

قراءات فلسطينية

في تقرير التنمية البشرية الدولي للعام 2014



2015

قراءات فلسطينية في تقرير التنمية البشرية الدولي للعام 2014

قراءات أعدها

جميل هلال

أيلين كتاب

أيمن عبد المجيد

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت

ISBN : 9780-9950-334-28-1

هاتف: +972 02 2982021

فاكس: +972 02 2982160

ص.ب: 14 بيرزيت

مكتب غزة: تليفاكس +972 08 2838884

البريد الإلكتروني: cds@birzeit.edu

الموقع الإلكتروني: <http://home.birzeit.edu/cds>

تدقيق لغوي: راقية أبو غوش

تم انجاز هذا العمل بدعم من البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP

تصميم وإخراج: أعضاء للتصميم / رام الله

02 2980552

مركز دراسات التنمية



تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق وتنمية مستدامة ارتباطا بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن الأكثر تعبيراً عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير إطار مؤسساتي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الابحاث الاكاديمية والنشاطات المجتمعية أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية اذ تشمل أنشطته في هذا المجال الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات. فمن ناحية يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجالات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية. ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عدداً آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تمكين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

المحتويات

مداخلة في تقرير التنمية البشرية الدولي للعام 2014 ومقاربة مفهوم: «بناء المنفعة لدرء المخاطر» مع السياق الفلسطيني	07
قراءة نقدية لتقرير التنمية البشرية للعام 2014	19
قراءة فلسطينية لتقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2014 بمنظور نوع اجتماعي	53

تقديم

انصب اهتمام مركز دراسات التنمية منذ بداية عمله على احداث حوار تنموي مجتمعي في القضايا المختلفة المتعلقة بالتوجهات التنموية ومقاربتها مع الحالة الفلسطينية، وتقديم مداخلات وتوجهات سياساتية وعملية لصناع القرار. تأتي هذه الاوراق البحثية كجزء من الحوار التنموي الذي يحدثه المركز ومساهمة منه لتقديم قراءات فلسطينية لتقرير التنمية البشرية الدولي الأخير للعام 2014 والذي جاء معنونا «المضي في التقدم: بناء المنفعة لدرء المخاطر»، ولعل هذا يبرز أهمية خاصة للتقرير بغض النظر عن الرؤية النقدية له، كما ويعتبر تقدما في الخروج عن مسارات تقارير التنمية البشرية العالمية السابقة. ان المقاربة بين توجهات هذا التقرير مع الحالة الفلسطينية تشير الى أهمية الحوار التنموي الذي انتهجه وما زال ينتهجه المركز من خلال الحديث عن البدائل التنموية وأصلنتها بالسياق الفلسطيني.

تم تقديم هذه القراءات في يوما دراسيا عقده مركز دراسات التنمية يوم 24.11.2014، حيث تحدث فيه كل من الاستاذ جميل هلال، عالم اجتماع فلسطيني مستقل حيث قدم قراءة نقدية لتقرير التنمية البشرية الدولي 2014، كذلك الاستاذة ايلين كتاب، استاذ مشارك في علم الاجتماع ومعهد دراسات المرأة حيث قدمت قراءة نقدية من وجهة نظر النوع الاجتماعي لتقرير التنمية البشرية الدولي 2014، وقدم القراءة الاخيرة الأستاذ أيمن عبد المجيد، باحث ومنسق وحدة المسوح في مركز دراسات التنمية وكانت قراءته في التقرير الأممي ومقاربتة مع الحالة الفلسطينية.

حيث تم عقد اللقاء بالتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، حيث تحدث في الافتتاحية ممثلا عنه الأستاذ سفيان مشعشع، كما تحدثت عن جامعة بيرزيت الدكتورة سامية حليلة، نائب الرئيس للشؤون المجتمعية. وأخيرا نتقدم بشكرنا للمتحدثين والمتحدثات والمشاركين والمشاركات الذين قاموا باثراء هذه القراءات.



مداخلة في تقرير التنمية البشرية الدولي للعام 2014 ومقاربة مفهوم: «بناء المنفعة لدرء المخاطر» مع السياق الفلسطيني

أيمن عبد المجيد¹

الواقع والسياق الفلسطيني

تعتبر المرحلة الحالية الأكثر إرباكا -إذا ما قورنت بسابقاتها- في الحياة الفلسطينية عامة، وفيما يتعلق بالتفكير التنموي وبناء السياسات خاصة، وهي كذلك، لما تحمله المرحلة من ملامح يمكن إيجازها بما يلي:

1. الإشكالية الأولى، تتعلق بتأطير مفهوم تنموي للسياق الفلسطيني «في سياق استعماري ومعلوم» إذ يطرح هذا السياق جملة من التساؤلات لا تتوقف عند حدود طبيعة التدخلات التنموية، بل تتجاوزها لتمس السؤال الأكثر جوهرية، هل يمكن تحقيق «التممية» في سياق استعماري أولاً، ومعلوم ثانياً. وهل يمكن بناء رؤية فلسطينية أكثر تماسكا لمواجهة هكذا واقع/ سياق؟

2. الإشكالية الثانية، كيف ساهمت التدخلات التنموية في صيغتها الحالية في تقويض التوجهات المستندة لأرضية تنموية تنطلق من اهتمامات القاعدة المجتمعية، وتحفزها على التغيير والحراك الجمعي.

3. الإشكالية الثالثة، غياب المنظور الذاتي الفلسطيني، وهذا ما أدى إلى فرض الممول إرادته السياسية وهيمنة منظوره التنموي ضمن الليبرالية الجديدة والذي تتصارع فيه توجهات ورؤى هيئات التنمية الدولية الفاعلة،

1 باحث ومنسق/ وحدة المسوح في مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت

والتي تتبع سياسات اقتصادية وسياسية واجتماعية معومة لفرض حالة خاصة بحالة التنمية والتمويل الفلسطيني لا تجابه الواقع بل تجاربه.

وإذا تركنا التنمية جانبا، لنركز النظر في أحد أهم معطياته الحالية، وهو التمويل الدولي، فإن هذا الأخير، يصعب فهمه أو الكشف عن اشتغالاته، إن لم نأخذ بالحسبان، ذلك التفاعل بين ممارسات وخطابات ثنائيتي التنمية والسياسة في مرحلة ما بعد أوصلو. وكل ما انبنى عليهما من تطورات زمكانية أعادت رسم وموضعة الحيز الفلسطيني في علاقاته مع مختلف الأطراف، بدءا من الإنسان الفلسطيني، مروراً بالاحتلال، ووصولاً للفاعلين الدوليين.

ولعل الصيغة الأكثر تافؤاً للتعبير عن ذلك، القول بارتباط التوجهات التنموية، ووكيلتها المحلية في فلسطين المحتلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمساعدات الإنسانية وتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين، وذلك لتدعيم عملية السلام والتسوية، وبالأحرى لفرض حالة من الأمن والاستقرار تفرض على الفلسطينيين -وحدهم- ويكون مردودها الأساسي أمن إسرائيل، وما يعنيه ذلك من تعزيز دورها الوظيفي كقاعدة متقدمة للعومة في المنطقة. وبالمقابل لم تأبه سياسات التمويل الدولي لما يحصل على الأرض من تغيرات بنوية يفرضها الاحتلال قوضت الرهانات الفلسطينية بإمكانية إحراز التحرر والدولة عبر مسار التسوية.

هذا الواقع، ذيل (بتشديد الياء) الديناميات الفلسطينية «المحلية» لتصبح مجرد تابع لمركزي التمويل الدولي والاحتلال، مما أفضى لخلخلة التجربة الفلسطينية، وأدى لتراجعها مفاهيميا، لتتسجم في نهاية المطاف مع خطابات التنمية المتدفقة بحكم قوة اختراق القوى المركزية للمحيط الهش، هنا بدا التركيز الفلسطيني واضحا على بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، والديمقراطية، والإصلاح، والحوكمة، وصولاً لتنمية مناطق «ج»... لاحظوا هنا، كيف أن الاهتمام، والخطاب التنموي ينصب على التعامل مع الواقع كما هو، لا محاولة معاكسته وتحديه وتغييره. والأهم، ولعل هذا ما بات ملموسا، أن التعامل مع الشعب الفلسطيني، عزز من حالة التجزئة الجغرافية،

- المجتمعية، إذ انصرف جزء كبير من الاهتمام لتحسين حياة الناس (فرديا أكثر مما هو جماعيا)، عوضا عن تهيئة الظروف لبيئة تمكينية، تعيد الاعتبار لشروط الوجود تحت الاحتلال، أي علاقة الناس كمجموع، بالأرض، والهوية، والمقاومة...

عودة متأنية لقراءة قضايا ذات علاقة بالحالة الفلسطينية في تقرير التنمية الأممي للتنمية البشرية للعام 2014:

طرح التقرير العديد من المفاهيم لتحليل السياق، ولكن في الحالة الفلسطينية نذهب إلى ما هو أعمق في تأثير تلك القضايا على الحالة الفلسطينية.

1. ضيق الخيز في السياسات الوطنية: في الحالة الفلسطينية ارتبط ضيق الخيز بمعضلتين رئيسيتين:

- المعضلة الأولى، ترتبط بما يفرضه الاحتلال من سياسات وممارسات على الأرض من تفتيت وبتر للحيز الفلسطيني وتحويله إلى جزر متناثرة تحول دون تحقيق أي تكامل أو تواصل تنموي أو سيطرة على الموارد.
- والمعضلة الثانية، ترتبط بضيق وأزمة الخيز السياساتي التنموي للمؤسسات الفلسطينية والذي يرتبط باشتراطات وأجندات تمويلية مختلفة وعدم تخطيطها بتر الخيز المفروض استعماريا.

2. غياب الأمان الشخصي والمجتمعي: يتعرض المجتمع الفلسطيني للعديد من المخاطر سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة معنوية ترتبط بقيود حركته وقدرته على الوصول إلى الموارد المختلفة، أو تلك القيود والإرهابات التي ترتبط بأمنه الشخصي والمجتمعي والتي تصل إلى حد الخطر على حياته نتيجة الممارسات والعنف الذي يفرضه الاحتلال ويهدد أمنهم الشخصي والمجتمعي.

3. هشاشة النمو الاقتصادي الفلسطيني: ترتبط بقضيتين:

- القضية الأولى: مدى الاستفادة وأثر التمويل، في حين تشير بعض الأرقام إلى انخفاض معدلات الفقر وارتفاع النمو الاقتصادي، إلا أن نظرة أعمق لمضمون ذلك، تشير بوضوح لمراوغة الأرقام، إذ أن هناك قطاعات واسعة لم تتحسن ظروفها الاقتصادية بل على العكس، دفعت لخط الفقر أو ما دونه، كالنساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وسكان المناطق المهمشة... ما يعني أن معدلات النمو، دقيقة بالنظر للمنتفعين، لكنها خطيرة بالنظر للعدالة التوزيعية.

- هذه النتيجة تُبنى عليها القضية الثانية، ألا وهي أن السياسات الاقتصادية، تصب لصالح تعظيم دور القطاع الخاص والخصصة وانفتاح السوق على حساب الفئات المجتمعية المختلفة.

4. الحماية الاجتماعية: في السياق الفلسطيني لا تتسم الصورة فقط في عدم توفر الإمكانيات والبنى للحماية الاجتماعية أو الأمنية، بل تتعدى هذا الواقع وترتبط بإسهامات العوامل والسياسات المختلفة المنتجة للمخاطر على حياة الإنسان الفلسطيني والمتمثلة بشكل رئيسي بالاحتلال الإسرائيلي وما ينتهجه من سياسات تسعى دائماً إلى تدمير الرأسمال البشري وتفتيت وتضييق الحيز المادي المتاح للإنسان للحراك والعمل فيه.

وعليه ارتبط التمويل الخارجي وتعامل وتناغم مباشرة بضيق الحيز الفلسطيني (وللدقة الحيز الفلسطيني المسحوق) دون المحاولة لرفضه أو تغييره، ورغم محاولات دفعه باتجاهات تموية، إلا أنه بقي حبيس للسياسة، وتذبذباتها بين الصعود والهبوط وفقاً للأجندة السياسية (المرتبطة أساساً بمسار التسوية). كما أن التمويل الدولي، على اختلاف جهاته، لم تخرج غالبية اجتهاداته عن مقاربات البنك الدولي لليبرالية الجديدة، المبنية على السوق الحر والتصحيح الهيكلية،

وبات الفلسطينيون أمام مقولات من نمط: "يجب أن يرى المواطن الفلسطيني تأثير ونعم المساعدات الدولية عليه" من أدبيات البنك الدولي. ووفق مثل هذه المقولات، تعاطي الممولون مع الواقع القائم -كما هو- دون المحاولة لتغييره أو الرقي به نحو التنمية الداعمة لسمود الجمهور الفلسطيني.

ماذا أنتجت هذه الحالة؟

1. لم يحدث التمويل تغييرات جذرية على البنية الاقتصادية الفلسطينية، إذ بقي الاقتصاد الفلسطيني يعاني من الهشاشة والانكشاف للتأثيرات الإسرائيلية والتمويل الدولي: تضخم الجهاز الوظيفي للسلطة (القطاع العام)، وتنشيط النزعة الاستهلاكية لدى المواطنين، مع التسهيلات البنكية والعطاءات الحكومية، تراجع حجم وقدرات القطاعات الإنتاجية الرئيسية (الزراعة، والتعدين، والصناعات التحويلية) لمصلحة قطاع الخدمات العامة.
2. تعزيز النزعة الاستهلاكية بدل الإنتاجية المعنوية والمباشرة، وتفشي المظاهر السلبية للاقتصاد الرأسمالي، وانعكس ذلك على القيم الاجتماعية الحميدة (التضامن، والعمل الطوعي، وخدمة المجتمع، والحفاظ على الممتلكات العامة) لمصلحة القيم المنفعية من الرشوة، والفساد، والمحسوبية، والانتفاع من المنصب العام، والبذخ المغطى شرعياً، مما زاد من معدلات الفقر وتراجع الطبقة الوسطى وزيادة انغماسها في هموم الحياة اليومية بدلا من النضال للمصلحة العامة.
3. وانبثق عن ذلك الاقتتال الفلسطيني المسلح، والذي أدى إلى الانقسام الفلسطيني الداخلي والصراع بين النخب السياسية والاقتصادية عام 2007.
4. وأصبحت الحالة الفلسطينية تعيش متاهات وانتكاسات عدة سواء داخلية أو خارجية، كان وقع تأثيرها على الفئات الأقل حظا والمنكشفة واضحا وجليا.

وبالانتقال الى قضية حيوية حاول التقرير تغطيته» من هم الأكثر عرضة للمخاطر»، ومقاربتها مع الحالة الفلسطينية

في الحالة الفلسطينية هناك انكشاف كلي للمجتمع للمخاطر التي يفرضها الاستعمار، وتتكشف فئات أكثر من غيرها للممارسات الاستعمارية سواء بجهة تلك المخاطر اليومية المرتبطة بالحركة أو تلك المخاطر المرتبطة بوصولها الى المصادر والموارد الأخرى، خاصة تلك التي تقيم في معازل بعيدة سواء خلف الجدار أو المحاذية للمستوطنات والمقيمة في مناطق «ج» حسب تقسيم أو سلو.

ومن جانب آخر ما زال يشوب سياسات المؤسسة فتورا وضبابية اتجاه الفئات الأكثر انكشافا وهامشية، وكنتيجة لابتعادها عن مركز الاهتمام التنموي الفلسطيني، ونتيجة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تمارسها المؤسسة الفلسطينية اقتصاديا واجتماعيا في نطاق ليبرالي وإصلاح هيكلي للاقتصاد المفتوح وحرية السوق، تجابه تحديات اضافية أمام من هم أقل حظا نتيجة الحالة الفلسطينية سواء الفقراء أو سكان الأمكنة المعزولة أو الأطفال والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

وهنا لا بد من طرح سؤال إشكالي، إذا كانت التنمية البشرية تتحدث عن توسيع الخيارات.... فعن أية خيارات نتحدث في ظل واقع تتشابك به عوامل مختلفة بعيدا حتى عن قدرة محلييه اللعب فيه كغيرهم. فما بين ممارسات الاحتلال وما بين الممولين واشتراطاتهم السياسية يبقى الطرف الفلسطيني هو الأضعف والخاضع كمنفذ للإملاءات التنموية.

وعودة للسياق المؤسسي الداخلي أيضا وفي موضوعة السياسات والتوجهات والرؤى التنموية، تطفو على السطح الإشكالية التالية: هل تقوم المؤسسة الفلسطينية على بلورة سياسات تساهم في تعزيز الوقاية والحماية الاجتماعية، أم أن التعامل يتم في سياق رؤى لما تفرضه المؤسسات التمويلية، وتعاملها داخليا في سياق ردأت الفعل وما تفرضه حالة عدم الاستقرار والتبعية للقيود الاستعمارية للفلسطينيين. هل

من سياسات تحاول توسيع خيارات عملية تبنى معها سياسات اجتماعية تحد من إرهابات ضيق الحيز الفلسطيني وتساهم في خلق مساحات إضافية للعمل الجمعي وتعزيز المبادرات الشعبية الحامية للإنسان والأرض وتعزز من الصمود؟

وهل كما يطرح التقرير باختصار يتم العمل على تحصين السياسات والإمكانات، للوقاية من الصدمات و تحصين الإمكانيات وحماية الخيارات، أم تسعى المؤسسة الفلسطينية إلى ترسيم حدود عملها في نطاق ضيق كما أراد لها وسمح لها الاحتلال، أم أن هناك إرادة لتخطي الواقع والانتقال إلى الفعل على الأرض، باتجاه حماية الفئات الهامشية والمنكشفة وهل رسمت مؤسسات المؤسسة سياسات تحد من تعاضد دور القطاع الخاص وتفعله بيد مجموعة صغيرة من الرأسماليين؟

في الحالة الفلسطينية وللمضي في التقدم وتعزيز المنفعة لدرء المخاطر «كما وصفها التقرير الأممي» هي في الانطلاق وتبني عملية الانتقال من ردود الفعل اللاتنموية، إلى الفعل التنموي باتجاه تقوية الإنسان الفلسطيني وتعزيز صموده:

كيف نبنى مقترحات بهذه المسار لتتعاطى مع الحالة الفلسطينية؟

1. فهم السياق القائم:

- أي رؤية وعمل تنموية يجب أن تحمل مسؤولية اجتماعية وتنموية، وتتطلق من مسؤولية وطنية تخدم رسالة المجتمع في تعزيز صموده وانعتاقه وتحرره بنويًا من الاحتلال ضمن المستويات المختلفة سواء سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا.
- أهمية تفهم الرؤية التنموية والعمل التنموي القائم في الواقع المجتمعي الفلسطيني واحتياجات المجتمع باتجاه خدمة مصلحة المواطنين الفلسطينيين.

- ضرورة بناء سياسات تحد من الضرر باتجاه تراكم المنفعة للفئات الأكثر هامشية، لا أن السير باتجاه الإفقار والتقهقر التنموي، وتجسيد وتعاضم الفائدة التنموية لصالح طبقة معينة على حساب باقي أفراد المجتمع.

2. فهم الدلالات التنموية ووقعها على الحالة الفلسطينية.

- ضروري إعادة التفكير في دلالات ومؤشرات وأدلة التنمية البشرية في الحالة الفلسطينية والذهاب إلى ما بعد الأرقام باتجاهات تحليلية أوسع وأعمق من خلال قراءات تنموية للسياق القائم وأثره المباشر وغير المباشر على المدى القريب والبعيد على حياة الناس. فلا يعقل أن تعيش فلسطين حالة تنمية متوسطة "كرقم" بينما في الواقع تعيش واقعا تنمويا منخفضا نتيجة الممارسات الاستعمارية وغياب سيطرتها على مواردها وحرية رأسمالها البشري.
- مجتمع اللجوء وفلسطينيو الداخل: ما يُعكس في التقرير "فقط" الحالة التنموية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا بحاجة إلى إعادة الاعتبار للشراكة والمشاركة مع المجتمع الفلسطيني في اللجوء والشتات، وداخل فلسطين التاريخية وخاصة في القضايا الكبرى والتي تهم جموع الفلسطينيين مع الأخذ بالحسبان قوة تأثير المحيط على المركز.
- القيود وضيق الحيز: قسم الاستعمار الضفة الغربية وقطاع غزة إلى معازل، (الضفة وغزة)، وواقع الحال في الضفة تم فيه تقسيم المقسم وتجزئ المُجزأ: التجمعات السكانية (قرى ومدن ومخيمات)، ومجتمع المحافظات (كل محافظة معزولة عن الأخرى)، وحالات استثنائية مثل مناطق "ج"، والقدس، وقرى ما وراء جدار الفصل، والتجمعات الفلسطينية المحاصرة بالمستوطنات. هذا الواقع لا بد أن يؤدي إلى ضرورة فهم السياقات القائمة والتوجه نحو البناء على التجربة والخبرات للمجتمع الفلسطيني التي تعكس

ظروف المناطق باتجاه المقارنات والمقاربات التنموية والتحليل، مع أهمية الحالة التنموية ووقعها العام على المستوى الوطني للمقارنات باتجاهات أخرى.

3. توفير أطر عملياتية وتحليلية أكثر دقة وتشاركية لفهم الواقع الفلسطيني تنمويا.

- التعامل مع الحالة الفلسطينية بمنظور تحليلي يفتح على تنوع السياقات المعيشية المرتبطة بمركز ضعيف محدود التأثير، ومحيط مؤثر يفرض كل سلطاته لإفراغ المركز من قواه الجماعية.
- فضلا عن تحسين مستويات التنسيق بين التدخلات الإنمائية المختلفة والعمل المؤسسي الدولي ارتباطا بهدف ورؤية محلية، يؤسس هذا في مساعدة العاملين والفاعلين التنمويين في مجال التنمية بشكل إيجابي بدقة تقييم الحالة الفلسطينية.
- وبالتالي خلق الاستراتيجيات المناسبة التي تعالج وقع ممارسات الاستعمار باعتباره عقبة أمام التنمية، والحاجة في ضوء ذلك إلى إتباع نهج متكامل لاستكشاف العديد من القطاعات الفرعية للتدخل التنموي، ودراسة تأثيرها على الصمود والتنمية.
- لدينا في دراسات التنمية اعتقاد راسخ بأنه لا يمكن تحقيق تنمية مستقلة ومستدامة في ظل الاستعمار، كما لدينا اعتقاد أيضا بأن العمل والاستثمار ممكن بالإنسان الفلسطيني باتجاه تعزيز صموده وانعاقفه من سياسات الليبرالية الجديدة في مواجهة الاستعمار...فبدلاً أن تتكالب مخاطر الاستعمار وسياسات الليبرالية الجديدة معا على إضعاف الرأسمال البشري يبقى الأمل في تمكين عنصرنا البشري نحو الصمود باتجاه مجابهة الاستعمار وتعزيز العمل الجمعي.

- وعلى الجانب الآخر، فإن الارتكاز التنظيري التتموي وانعكاسه بنهج عملياتي على نماذج وأطر تحليلية مغتربة ومسقطة يسير بنا إلى زوايا مغلقة، غير قادرة على فهم السياق إلا بمنظور ضيق وممارسات تنموية ضيقة، وعليه من المهم التعامل بعقل منفتح مع المجتمع الفلسطيني المبحوث لفهم السياق القائم قبل البناء على نماذج مسقطة على السياق المحلي، ثبت أنها في كثير من الأحيان تقود إلى نتائج محبطة وذات ضرر ومخاطر على الواقع التتموي. فدون أن يعني ذلك تحية النماذج المسقطة تنمويًا تمامًا، ولكن فهم السياق القائم بمعزل عن قيودها وتكييفها مع الواقع.

4. الالتزام بالجميع مع سياسات تفضيلية للأكثر تهميشًا:

- التساوي لا يعني بالتأكيد تحقيق العدالة للجميع، إن الانكشاف وما يرافقه من إقصاء سواء لأسباب بنيوية أو سياساتية عن المشاركة والوصول والحصول على الفرص والموارد والقدرة على الاستفادة العادلة لكسر هيكله المخاطر وتجذرها بنيويًا على المجموعات المجتمعية الفاعلة (كالشباب والأطفال والنساء واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة... الخ).
- الفائدة في بناء شراكة مع المنظمات المجتمعية القاعدية والمجتمع المحلي في مختلف المناطق والتركيز على الفئات الأكثر هامشية وتفضيلها على باقي شرائح المجتمع. الشراكة مع المجتمعات المحلية والسير نحو الرؤى التنموية التشاركية، بدل من بناء علاقة زبائنية تجارية مع الفئات المجتمعية المختلفة والتي لا تقود بالتأكيد إلا إلى نماذج مجتمعية فردانية واستهلاكية.
- عدم التسبب لأي ضرر للمجتمع الفلسطيني في جميع مراحل البناء والعمل التتموي.
- الابتعاد عن فكر اعتبار فئات المجتمع فئران تجارب، بل السير باتجاه أنهم أصحاب خبرات وعلامات فارقة في العمل التتموي ونتائجه، مع أهمية

اعتبار العمل والفعل التنموي هو عمل توعوي وتشاركي يساهم في خلق تغيير وعمل جمعي في المجتمعات، (منهاج تفاعلي).

- الربط بين خبرات الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال والاستعمار، وما بين التغيرات في جوانب حياته المختلفة، والذي بالتأكيد سيؤدي إلى إنتاج سياسات ورؤية مجابهة.
- كل هذا بالتأكيد سيسعى إلى بلورة ووكالات قاعدية تقود التغيير على الأرض تنمويا ووطنيا تعزز العمل الجمعي والصمود والاستثمار بالرأس مال البشري.



قراءة نقدية لتقرير التنمية البشرية للعام 2014

جميل هلال²

1. تمهيد

التقرير الحالي هو الثالث والعشرون الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (التقرير الأول صدر عام 1990، أي مع انتهاء مرحلة الحرب الباردة). وقد أُخذ التقرير العنوان التالي؛ «المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر»، والتقرير جاء في سياق الإعداد لخطة التنمية البشرية لمرحلة ما بعد العام 2015. ويحدد أن هدفه هو مساعدة «صانعي القرار والجهات المعنية بالتنمية» على اعتماد سياسات تستهدف بشكل رئيسي «درء المخاطر vulnerability وبناء المنعة resilience»³.

يتألف التقرير من لمحة عامة تقوم مقام الملخص التنفيذي لما ورد في التقرير، وخمسة فصول تنتهي بجواشي ومراجع وملف إحصائي (يشمل أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها والمراجع الإحصائية). تتناول هذه القراءة تلخيصا مكثفا لأبرز الأفكار الواردة في التقرير، مع ملاحظات حيث أرى ضرورة لها، مع اقتراحات حول ما يمكن أن يعنيه التقرير من دلالات لواقع «التنمية البشرية» (أو استلابها) في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

2 جميل هلال مفكر وعالم اجتماع فلسطيني

3 الترجمة الأكثر رواجاً لكلمة vulnerability هي الانكشاف للمخاطر وغير المحصن ضد المخاطر والتقلبات. ترجمة resilience بالمنعة ربما لا يفي بالغرض تماماً، (المنعة تعني بالقاموس العزة والقوة، والمقصود هنا هي المناعة أو القدرة على التغلب على المخاطر والتقلبات والمشاكل.

يبدأ التقرير باستخلاص أن تقارير التنمية المتتالية في الأعوام الماضية أظهرت أن حياة معظم السكان في معظم البلدان في تقدم مستمر على مسار التنمية البشرية» (ص 1). وهو استخلاص صادم نظرا لما أصاب (وما زال) الكثير من الدول العربية من تراجع وحروب وتدمير وتهجير في السنوات الأخيرة، وما أصاب دول عديدة في العالم من ارتفاع في معدلات البطالة وتراجع في مستويات المعيشة على أثر الأزمة المالية العالمية التي تفجرت في العام 2008. إن كان هدف التقرير هو إشاعة جو تفاؤلي فهو فشل في ذلك تماما، لأن التحولات المرئية والملموسة على أرض الواقع تشير إلى التراجع وليس إلى التقدم. والتقرير إذ يؤكد على الكثير من المكاسب التي عادت بها العولة على التنمية البشرية ولا سيما في الجنوب فهو يهدد محور التقرير بالقول بأن «التقدم الحقيقي في التنمية البشرية لا يقاس فقط بتوسيع خيارات الأفراد، وقدرتهم على تحصيل التعليم ووضعهم الصحي الجيد والعيش في مستوى مقبول، والشعور بالأمان. إنما هو في تحسين الإنجازات وتوفير الظروف المؤازرة لاستمرار التنمية البشرية. وتبقى حصيلة التقدم ناقصة من غير تقصي المخاطر التي يمكن أن تقوض الإنجازات وتقوّمها» (ص 1). فالحد من المخاطر «والمضي في التقدم في التنمية البشرية» هو موضوع التقرير.

تتساءل المقدمة عن «الأسباب الهيكلية التي تؤدي إلى تعرض فئات دون فئات أخرى للمخاطر»، وحول أنواع الاستثمارات والإجراءات التي يمكن أن تحد من المخاطر، وتحدد أن على مسار التقدم أن «يتمحور حول بناء المنفعة في التنمية البشرية». وتعني المنفعة تمتع الأفراد والمجتمعات «بخيارات صلبة بحيث يملكون القدرة على التصدي للعواقب (adverse events) والتكيف معها». ولا يبدو لي أن مفهوم المنفعة يبتعد كثيرا عن مفهوم التمكين.

رغم التقدم الذي يمنحه التقرير لمسار التنمية البشرية في السنوات الأخيرة (والذي يتبين لاحقا أن التحسن طرأ فقط في مجال الصحة)، يعود ليقر بأن المخاطر التي يتعرض لها البشر تفاقمت بسبب عدم الاستقرار المالي وتساعد الضغوط البيئية. كما يقر بأن «التقدم يتباطأ منذ العام 2008 في مكونات دليل التنمية البشرية

الثلاثة (مستوى المعيشة، التعليم، والصحة) في معظم بلدان العالم ويضيف؛ في «مختلف أنحاء العالم يشعر الناس بعدم الأمن»، مؤكداً أن الفوارق في الدخل اتسعت في مناطق عدة، والفوارق في التعليم لم تشهد تغييراً يذكر (ص2).

يحدد التقرير الفئات الأكثر عرضة للمخاطر بالفئات التي تعيش في فقر مدقع، ويقدر التقرير أن 15% من سكان العالم يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، ويفتقر ما نسبته 80% من سكان العالم الحماية الاجتماعية الشاملة، ويعاني 12% منهم من الجوع المزمن (ص 3). ويتشكل الفقراء في الكثير من الحالات من النساء والمهاجرين والسكان الأصليين (indigenous groups)، والفئة الأخيرة تشكل 5% من سكان العالم (و15% من مجموع الفقراء). كما تتكون الفئات الأكثر عرضة للمخاطر من المعوقين، والأقليات الأثنية والدينية التي تتعرض للتمييز والاضطهاد.

وتشير مقدمة التقرير إلى أن المخاطر التي تترتب على تغيير المناخ تشمل جميع بلدان العالم وإن بدرجات متفاوتة وتشير إلى ما يترتب على هذا التغيير من كوارث طبيعية (فيضانات وموجات جفاف، وغيرها) وتؤثر خاصة في البلدان النامية. ويذكر بأن المجتمعات الفقيرة هي الأكثر تعرضاً لتداعيات تغيير المناخ. كما يستخلص بأن المبادرات الأكثر نجاحاً في مكافحة الفقر كانت تلك التي اعتمدت نهجاً متعدد الأبعاد؛ لدعم الدخل؛ وتوفير فرص عمل، وتحسين الرعاية الصحية، وتوسيع فرص التعليم، وتنمية المجتمعات المحلية (ص 4). والواضح أن هذه مبادرات تقلص من الفوارق بين الأفراد والفئات الاجتماعية، وإن كانت لا تزيل العوامل البنيوية لعدم المساواة (داخل الدول وبينها).

يدعو التقرير في السعي لتقليص «الفوارق وبناء التماسك الاجتماعي-social cohesion») وإلى إجراءات تعالج العنف الاجتماعي والتمييز" (ص 4). وعلى القارئ الانتباه إلى مفردات من نمط بناء "التماسك الاجتماعي" و"العنف الاجتماعي" التي قد تخفي خشية أو توجساً من الحركات الشعبية المطالبة بالحرية والمساواة

والعدالة الاجتماعية. فالنزاعات في العالم (والتي شملت في السنوات الأخيرة وفق تقديرات التقرير خمس البشرية) سببها، في معظم الأحيان (إضافة إلى التدخلات والسيطرة الخارجية) تفاقم عدم المساواة والحرمان والتمييز على قاعدة انتماءات قومية، إثنية ودينية وطائفية ونوع اجتماعية، ومناطقية (جهوية) وطبقية. العالم العربي يشكل نموذجاً صارخاً لهذا، لما يشهده حالياً من صراعات مدمرة.

المنفعة تنشأ "نتيجة عمل الدولة والمجتمع والمؤسسات الدولية على تمكين الأفراد وحمايتهم". والتنمية البشرية تعني "إزالة العوائق التي تحول بالأفراد دون التصرف بملء الحرية. وتعني تمكين المحرومين والمعرضين للإقصاء من الاستمتاع بحقوقهم، والتعبير عن شواغلهم، وإعلاء صوتهم، والمشاركة بفعالية في تقرير مصيرهم" (ص 4). ويمكن تلمس توجه نخبوي إزاء توليد المنفعة إذ يعتبرها التقرير نتيجة لدور مؤسسات المجتمع المحلي والوطني والدولي والتي تتولى الإنابة عن الفئات التي تعاني من التمييز والحرمان والاستغلال والاستثناء. ويعزز هذا الاستخلاص ما يبيده التقرير من تركيز على الفرد، وقلماً على المجتمع وتشكيلاته، باعتباره هدف التنمية البشرية وبناء المنفعة.

2. منهجية التقرير وتوجهاته الأساسية

يُسَيِّر التقرير نهج ليبرالي يميل إلى الانتباه للفرد أكثر من الانتباه للبنية المجتمعية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية)، لكن يختلف مع النهج الليبرالي الجديد من حيث منظوره الإنساني ومن حيث أنه لا يكتفي بالتركيز على الحرية كقيمة عليا بل يمنح أهمية للمساواة الاجتماعية، ولتنظيم السوق. وكما سنرى يدعو التقرير وبإصرار وتكرار على ضرورة الالتزام على المستويين الوطني والعالمي بتأمين الخدمات الاجتماعية⁴ للجميع، وتعزيز الحماية الاجتماعية وتأمين العمل اللائق للجميع باعتبار أن هذه تشكل أسس المنفعة أو التمكين. وتكمن أهمية هذا الموقف في أن التقرير يعتبرها ممكنة وقابلة لأن تتجز في مراحل مبكرة

4 تشمل الخدمات الاجتماعية التي يدعو لتأمينها؛ التعليم (بما فيها التعليم العالي)، والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي.

من التنمية البشرية، وأنها قابلة للتحقيق في أقل من عقد. وينتقد التقرير، عن حق، الرأي الشائع بأن تأمين الحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات الأساسية للجميع تقتصر على البلدان الغنية. ويقدم أدلة لدعم موقفه هذا. ويرى التقرير أن جميع المجتمعات (باستثناء التي تشهد نزاعات حادة) تستطيع «تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وتأمين الحماية الاجتماعية لجميع أفرادها. وقد اتضح أن استثماراً أولياً بنسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي يحقق من الفوائد ما يتجاوز بكثير قيمة الاستثمار» (ص 5). وهذا الاستخلاص يستحق الدراسة فلسطينياً.

3. يؤكد التقرير على أن «الدولة هي المسؤولة الأولى عن تأمين الخدمات الاجتماعية

لجميع السكان، بمقتضى عقد اجتماعي بينها وبين المواطنين» (ص 5). ومن ذات المنطلق يرى أهمية لتعزيز الحماية الاجتماعية⁵، باعتبارها «الغطاء الواقي للأفراد من المخاطر والصدمات مدى الحياة» (ص 5). كما يؤكد التقرير على ضرورة تبني سياسة تقوم على تأمين التشغيل والعمل اللائق للجميع، ويعتبر هذا شرطاً أساسياً لبناء المنعة. ويؤكد على ضرورة أن يشمل إطار الحماية الاجتماعية كل العاملين في القطاع النظامي والقطاع غير النظامي (ص 6). يترافق مع تركيز على الفرد خارج السياق التاريخي والاجتماعي والثقافي والبنى التي يقيم فيها ويتنقل بينها، نزعة نخبوية تضع سياسات مواجهة المخاطر المختلفة المسؤولة بيد النخب المحلية والإقليمية والدولية.

خلافًا للتوجه النيوليبرالي يدعو التقرير الدولة إلى التدخل من أجل «الحد من عدم المساواة الأفقية» عبر إجراءات «العمل الإيجابي» (التمييز الإيجابي)، وضرورة إقرار الدولة بمصالح الفئات الضعيفة وبحقوقها. ويشير التقرير، عن حق، إلى أن إجراءات العمل الإيجابي لا تنجح دائماً في معالجة العوامل البنيوية التي تؤدي إلى استمرار عدم المساواة. ويدعو بالإضافة للحلول المؤقتة إلى اعتماد حلول دائمة

5 تشمل هذه «التأمينات ضد البطالة وبرامج المعاشات التقاعدية وأنظمة سوق العمل».

لحصول "الفئات الضعيفة على الخدمات الاجتماعية وفرص العمل وسبل الحماية الاجتماعية"، بالإضافة إلى حوافز وروادع نظامية مثل القوانين الوقائية (ص 7).

لكن التوجهات السياساتية التي يتبناها التقرير تبقى في سياق التخفيف من حدة عدم المساواة لإبعاد المجتمعات عن مخاطر الصراعات الاجتماعية والانتفاضات الشعبية التي تحركها أهداف الوصول إلى الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. ومن هنا يتجنب طرح إعادة توزيع السلطة والثروة والمعرفة على الصعيدين الوطني والدولي بحيث يزيل العوامل البنيوية المولدة لعدم المساواة ولإعادة إنتاجها. من هنا التركيز على "الإنصاف والاحتواء والعدالة" لتقوية المؤسسات الاجتماعية وتعميق «التماسك الاجتماعي» (ص 7).

يقترّب التقرير في أكثر من موقع من الإشارة إلى اعتبار أن من أسباب النزاعات بين الدول والاضطرابات الأهلية سياسات الإقصاء وتدفق الريع لأيدي قلة من النخب، وعدم معالجة المظالم الاجتماعية. وفي هذا الكثير من الصحة لكن الدافع لهذه الملاحظة تبدو التحذير من مخاطر عدم معالجة حدة المظالم الاجتماعية وحدة عدم المساواة كون هذا قد يقود إلى «شقاق اجتماعي» ويحول «دون تحقيق الحد الأدنى من التماسك والوئام الاجتماعي، الضروري لتحسين نتائج التنمية» (ص 7).

يشير التقرير إلى «نواقص» في إدارة عملية العولمة فيما يخص الأمن الغذائي والطاقة والنظام المالي و المناخ. ويستخلص أن «بنيان الحكم العالمي» يفتقر إلى القدرة اللازمة لدرء الصدمات أو لتخفيف أثرها"، ويدعو إلى معالجة هذا القصور (ص 8). لكن تشخيصه لأسباب إخفاق النظام العالمي في "مكافحة الأمراض المعدية" و"فرض الضوابط الفاعلة على الأسواق العالمية" لا تخرج عن الإشارة إلى "قوة المصالح الخاصة التي تغلب على القواعد والأعراف الدولية بدلا من أن تعطى الأولوية لتأمين السلع العامة ((public goods وحماية المصالح الاجتماعية". كما يشير، هذه من المرات القليلة التي يشير فيها إلى سياق تاريخي، إن "نواقص نظام الحكم العالمي" تعود لكون العديد من المؤسسات الدولية أنشئت بعد الحرب العالمية

الثانية ولم يواكب التغييرات في ميزان القوى، فضلا عن أن أنظمة جديدة نشأت "لصالح قلة من النخب" (كنظام حقوق الملكية الفكرية). وهو إذ يدرك أن "القصور" في بنية النظام العالمي يعود إلى "الخلل في ميزان القوة والصوت والنفوذ"، ولتجاهل النظام "مصالح وحاجات أقل البلدان نموا"، ولمصالح "الفئات الضعيفة"، إلا أن مقترحاته لا تخرج عن إدخال إصلاحات محورها إشراك البلدان النامية في مؤسسات النظام، بالإضافة إلى إشراك "القطاع الخاص والمجتمع المدني"، و تعزيز التنسيق بين المؤسسات الدولية لصالح العمل المشترك الفعال. كما يدعو إلى تنظيم أفضل للأسواق (على ضوء الأزمة الاقتصادية للعام 2008)، وتعديل النظام المالي والتجاري والحد من المخاطر البيئية (ص 9). وكما سيوضح لاحقا أن هذه المقترحات لا تغير من بنية النظام وأهدافه.

يريد التقرير من "نظام الحكم العالمي" مواجه مخاطر التلوث والنزاعات وتغيير المناخ والأزمات الاقتصادية وجميعها لا تتقيد بحدود بين الدول ولا تقوى على معالجتها الحكومات الوطنية لوحدها. ويقترح أن تكون مواجهة التحديات العابرة للحدود (بما في ذلك تغير المناخ) جزءا من خطة التنمية لما بعد 2015، وأن يتضمن العقد الاجتماعي العالمي حقوق الجميع في التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والمشاركة في صنع المستقبل (ص 12). لكن المشكلة، ليس في المواثيق والأعراف الدولية، بل في الإلزام بها وتطبيقها في عالم تختل فيه موازين القوى (الاقتصادية، والعسكرية، والبشرية والتكنولوجية وامتلاك الموارد الطبيعية) وتتباين المصالح بشدة بين مكوناته.

يعطي التقرير أهمية خاصة لقضية "درء المخاطر وبناء المنعة"، لاعتبارات عدة، أبرزها "عدم الاستقرار المالي وتقلب أسعار السلع الأساسية، وتكرار الكوارث الطبيعية وانتشار الاستياء الاجتماعي والسياسي" والحاجة إلى حماية "انجازات" التنمية البشرية من المزيد من الصدمات (ص 9). ويحدد المخاطر التي تواجه الأفراد بتلك التي تأتي بها دورة الحياة، والمخاطر المتجددة في الظروف الاجتماعية، وعوامل عدم الأمان الناتجة عن صدمات الاقتصاد والبيئة والصحة. ويرى أن

التصدي للتحديات المستقبلية يستدعي سياسات تركز على الحماية من المخاطر، وعلى تعزيز قدرات الأفراد والمجتمعات، وعلى توفير الحماية للضعفاء من خلال "ضمان حق جميع الفئات والشرائح في المجتمع في تكافؤ الفرص"، مع توفير معاملة تفضيلية للفئات التي تعاني من عدم المساواة والحرمان في الماضي. وكون السياسات الاجتماعية تشمل الجميع لا يعني أنها معنية فقط بحماية الذين يعانون من الفقر، بل وتعني أيضا الأفراد والأسر المعيشية الذين يعيشون في ظروف جيدة حاليا ويحتمل أن يواجهوا صعوبات في حالة ساءت الأوضاع، كما تعني حد أدنى من القدرات للأجيال المقبلة (ص 10).

لعل من أبرز إيجابيات التقرير إصراره، في مواقع مختلفة من فصوله، على ضرورة اعتماد سياسات توفر حد أدنى من الرعاية والحماية الاجتماعية للجميع. وإصراره على قدرة البلدان من فئة الدخل المنخفض الأخذ بسياسات توفير حد أدنى من الخدمات الاجتماعية، ومن الحماية الاجتماعية ومن الحماية للعمال، وصولا إلى برامج التأمين ضد البطالة لتغطي الفئات الأوسع من العمال ولتشمل سياسات إجازة الأمومة الآباء أيضا. كما يشدد على وجوب اعتماد سياسة التشغيل الكامل لتشمل جميع البالغين الباحثين عن عمل وأن تصبح هذه السياسة هدفا عاما لجميع المجتمعات أيا كان مستواها الإنمائي، تماما كالتعليم والرعاية الصحية (ص 11).

أرى أنه من المفيد تقديم ملاحظات مختصرة حول فصول التقرير الخمسة، دون اختصار المراجعة على ما وردت في الملحة العامة، رغم ما قد يترتب على ذلك من تكرار.

الفصل الأول «التعرض للمخاطر والتنمية البشرية»

يتولى الفصل الأول من التقرير التعريف بالمخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد والمجتمعات (فقراء كانوا أم أغنياء) من كوارث طبيعية وصددمات اقتصادية وصحية وحروب ونزاعات مدنية. ويشتق من هذا الحاجة لتزويد الأفراد والمجتمعات بمهارات وقدرات تمكن من مجابهة الكوارث والصددمات المختلفة. هذه المهارات والقدرات هي ما يسميه التقرير بالمنعة البشرية (human resilience). وبناء المنعة، يعني "تمكين الأفراد من ممارسة خياراتهم بأمان وحرية" (ص 16 و 17).

يركز هنا على فكرتين محوريّتين أولهما، الاستدامة في تعزيز خيارات الأفراد وإمكاناتهم وكفاءاتهم المجتمعية (ومفهوم الكفاءة المجتمعية يبقى غامضاً)، وثانيهما، أن هدف استراتيجيات وسياسات التنمية البشرية هو درء المخاطر الناتجة عن التقلبات الاقتصادية، والصحية والتدهور البيئي والعنف، وغيرها. ومن ثم ينطلق نحو تحديد الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر، وسبل الحد منها على المستويين الوطني والعالمي لضمان "تقدم التنمية البشرية".

يرى التقرير أن جميع الأفراد معرضون، مبدئياً، للمخاطر وإن كان البعض أكثر عرضه لها من غيره. ويشير إلى الفئات التالية باعتبارها الأكثر عرضة للمخاطر: الفقراء⁶ والمستبعدين اجتماعياً، والمرأة، وذوي الإعاقة، والمهجرين والأقليات والأطفال، والمنسيين والشباب. وأثناء الحروب أو النزاعات المدنية يصبح المجتمع ككل، أو أجزاءً منه، معرضاً للمخاطر. أما الأسباب التي تولد مخاطر فيحددها التقرير بضعف الإمكانيات، والموقع الاجتماعي، والمراحل الحساسة من دورة الحياة، وضعف التماسك الاجتماعي، ووجود مؤسسات غير مسؤولة، وضعف مكونات الحكم (ص 19). ما يغيب عن التحليل هو المجتمع كتشكيلية اقتصادية اجتماعية سياسية وثقافية، تتكون من طبقات اجتماعية ومن فئات

6 يشير التقرير إلى وجود نحو 1.5 مليار شخص في العالم (من أصل 10 مليارات) يعانون من فقر متعدد الأبعاد (صحة وتعليم ومستوى معيشة)، وإذا رفع هذا إلى 2.5 مليار يرتفع الرقم إلى 2.7 مليار شخص (ص 19).

اجتماعية متفاوتة من حيث امتلاكها الثروة والسلطة والمكانة الاجتماعية ومن أشكال تنظيمها وانتماءاتها.

ينتقد التقرير سياسات المدرسة الليبرالية الجديدة دون تسميتها، ويتجنب الإشارة للرأسمالية كنمط إنتاج وتوزيع، مولد لعدم المساواة ولل فردية والثقافة الاستهلاكية. كما لا يشير إلى أنظمة السيطرة الداخلية والخارجية ولا إلى العلاقة الاستعمارية التي حكمت علاقات بعض الدول الغنية مع الدول الفقيرة (والتي تسمى بالنامية)، كما لا يشير من قريب أم بعيد الاستعمار الاستيطاني الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني. يذكر التقرير بمخاطر التغييرات البيئية والمناخية وما يتولد عنهما من ارتفاع وتيرة الكوارث الطبيعية وحدثها (ص 20)، لكن يحجم عن ذكر مسببات هذه التغييرات. وهو إذ يشيد بازدياد الترابط في النظام العالمي (عبر «الاستثمار والتجارة والنمو الاقتصادي»)، إلا أنه يشير إلى أن هذا الترابط يسهل انتقال عدوى الصدمات، لكن النظام الدولي يبقى، إلى حد كبير، نظاما متجانسا دون تمييز من حيث علاقات القوة والثروة والتأثير.

1. المخاطر التي تهدد «التنمية البشرية» كما ترد في التقرير تتحدد بالتالي:

- الصدمات الاقتصادية التي تؤثر على ملايين الأسر التي لا تملك أي ادخار أو أصول مالية أو حماية اجتماعية.
- عدم المساواة في الثروة حيث تعادل ثروة أغنى 85 شخصا في العالم ما يملكه 3.5 مليار شخص من الأكثر فقرا في العالم (ص 21)، معتبرا أن عدم المساواة يغذي الاضطرابات السياسية ويهدد الاستقرار السياسي.
- الصدمات الصحية التي تهدد أمن الأسر، ولكون الجوع وسوء التغذية يؤديان إلى تفاقم المخاطر على الصحة، فإن الفقراء هم الأشد تأثرا بالصدمات الصحية.

- المخاطر البيئية الناتجة عن تغير المناخ، وندرة المياه وتردي خدمات الصرف الصحي، وتآكل التربة، وتلوث الهواء، وتهديد التنوع البيولوجي.
- انعدام الأمن الغذائي الناتج عن تقلب أسعار المواد الغذائية. وينعكس هذا على البلدان الفقيرة أكثر من غيرها.
- انعدام الأمن الجسدي نتيجة النزاعات والحروب والعنف المذهبي والإرهاب بالإضافة إلى العنف الأسري.
- الإقصاء السياسي الذي يسكت صوت المرأة ويقيد قدرتها على التأثير على القوانين والسياسات التي تعني حياتها (ص 22).

يخلص التقرير إلى القول أن الفئات المعرضة للمخاطر الهيكلية هم الفقراء والأقليات والفئات المهمشة اجتماعياً التي تواجه عدم المساواة الأفقية (من حيث القدرة على الوصول للوظائف والخدمات والتماس العدالة)، والمهاجرين⁷، والسكان الأصليين⁸ الذين يتعرضون لمخاطر بسبب غياب حقوق الملكية العائدة لهم (ص 22). باختصار يمكن القول أن مصدر رئيس للتعرض للمخاطر هو التمييز القائم على أسس إثنية، أو طائفية أو قومية أو عرقية أو نوع اجتماعية أو طبقية أو مناطقية أو عمرية.

لا يظهر في التقرير العنف والتمييز الذي تمارسه بعض الدول ضد مواطنيها وضد أقليات دينية وطائفية وأثنية وقومية.

يشدد التقرير على أن منشأ المخاطر هو تقييد الخيارات باعتبار أن التنمية البشرية تتمثل في توسيع خيارات الأفراد، وأن الخيارات تتوقف على الإمكانيات (ص 23)

7 يشير التقرير إلى وجود أكثر من 200 مليون مهاجر في العالم شكل مجموعات ضعيفة تفتقر للحماية النظامية الكافية، وتعرض حقوقهم للانتهاك ويواجهون مستقبلاً غير مستقر (ص 22)..

8 يستحق إبراز ما يتعرض له الفلسطينيون، وهم سكان أصليون، في فلسطين التاريخية وكمهاجرين وأقليات في الشتات، إضافة إلى ما يشن ضدهم من اعتداءات عسكرية وأمنية واقتصادية وإنكار لحقهم في تقرير المصير.

والأفراد يصبحون عرضة للمخاطر عندما تنقصهم الإمكانيات. في هذا تبسيط شديد لأنه يغفل دور الحقوق والمصالح في تحديد مسار «الخيارات» والسلوك. والحقوق تمارس أو يسعى لنيلها أي ليست موضع اختيار، ولا المصالح موضع اختيار بل تفسر سلوك الأفراد والمجموعات والشعوب. الإشكال، في رأيي، يكمن في تركيز مفهوم التنمية على توسيع خيارات الأفراد بدل من تركيزه على الحقوق يعلي مبدأ الحرية الفردية فوق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية. ولذا يغيب المجتمع ويغيب معه التاريخ. التقرير يشير إلى مخاطر وقيود وتمييز وعدم مساواة لكن هذه لا تتجسد في علاقات قوى ومصالح قائمة على تكوينات قائمة (طبقية، وقومية، ونوع اجتماعية، وأثنية، وعمرية، ودينية وطائفية، ومناطقية) لا يختارها الفرد. تتلخص المبادئ التي يطرحها التقرير لتوجيه السياسات التنموية نحو مسار «أكثر منعة واستدامة» بالتالي:

1. تمتع الفرد بالحماية والدعم، والأضعف يحصل على رعاية واستحقاق أكبر.
2. وضع الإنسان في محور السياسات، على أن يتمتع الجميع بحقوق متساوية كمواطنين، بما فيها الفئات الضعيفة.
3. اعتراف الجميع (أفرادا ودولا) بقيم التعاون من أجل درء المخاطر العابرة للحدود، والاعتناع بأن رفاه الناس لا يمكن أن يترك في مهب تقلبات السوق وفي عهد الإجراءات الوطنية.
4. التنسيق بين الدول والمؤسسات الاجتماعية، مع تجنب مخاطر «الثقة المفرطة في قيمة الأسواق غير المقيدة بضوابط»، وما قد ينتج من دمار اجتماعي بسبب رفع الضوابط عن الأسواق (ص 29). وهنا يقترح التقرير بوضوح من نقد سياسات الليبرالية الجديدة لكن دون تسميتها.

ينتهي الفصل بطرح الحاجة إلى قياس للمخاطر (دون أن يتولى ذلك) باعتبار أن التعرض للمخاطر سيكون في صلب نهج التنمية البشرية. ويمكن النظر إلى

«الهوس» بالقياس، الذي نجده في معظم التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (والأسكوا وغيرهما) يخفي ضعفا منهجيا حيث تطرح قضايا التنمية واستلابها خارج سياقاتها التاريخية والاجتماعية والسياسية، وخارج علاقات القوى الدولية والإقليمية.

الفصل الثاني: «حالة التنمية البشرية»

خلافًا لما أشار إليه من تقدم في الجزء الأول نجد أن التقرير يؤكد في هذا الفصل على التباطؤ الذي أصاب الأبعاد الثلاثة التي يعتمدها دليل التنمية البشرية⁹. وهو تباطؤ شهدته بلدان العالم جميعها ما بين العام 2008 و 2013. كما يلحظ هذا الفصل أن العالم بات يقيم في جو من عدم اليقين مع تزايد في الترابط بين بلدانه وتحديدًا في مجالي الأسواق والتواصل الآني، وأن الأفراد فقدوا قدرة على التحكم بمصيرهم (ص 31). ويشير التقرير إلى أن استمرار عدم المساواة في التنمية البشرية مصدره استمرار التفاوت الكبير في الدخل والثروة والتعليم والصحة (ص 35). كما يلحظ أن عدم المساواة في الدخل تفاقمت في عدة مناطق¹⁰ في حين بقي عدم المساواة في التعليم على حاله في معظم المناطق، فيما حدث تحسن في مؤشر الصحة (ص 36). وينبئ إلى وجود علاقة سلبية بين عدم المساواة والتنمية البشرية. وأن عدم المساواة يوجب التوترات الاجتماعية ويزعزع الاستقرار السياسي ويقود إلى تقويض القيم الديمقراطية في حال كان للأثرياء نفوذ على الخطط السياسية وعلى توجهات الرأي العام (ص 37). وهذا في الواقع قائم من خلال ملكية وسائل الإعلام واستخدام المال السياسي، ولا يحتاج إلى كلمة «إذا».

عند حساب دليل التنمية البشرية للإناث والذكور بشكل منفصل (في 138 بلدا)

9 هذه المؤشرات هي: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي؛ معدلات العمر عند الولادة؛ متوسط سنوات الدراسة المتوقعة.

10 يقول التقرير أن ثلثي سكان العالم الأشد فقرا يحصلون على أقل من 13% من الدخل العالمي، وأن 1% ينعم بحوالي 15% من الدخل العالمي، وأن 85 شخصا من الأشد ثراء يملكون نصف ما يملكه نصف سكان العالم الأشد فقرا (ص 37).

يظهر أن المتوسط العالمي للإناث أدنى بنحو 8% مما هو للذكور ويرتفع إلى 17% في جنوب آسيا. كما يبرز إجحاف في التمثيل السياسي إذ لا تحصل النساء سوى على 21% من مقاعد البرلمان في العالم (25% في أمريكا اللاتينية و14% في الدول العربية). ويسهم سوء الخدمات الإنجابية في تعميق عدم المساواة بين الجنسين، كما هو الحال بالنسبة إلى ارتفاع نسبة الولادة في سن المراهقة، وتدني نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل (ص 38 و 39).

ويدعو التقرير إلى اعتماد قياس متعدد الأبعاد للفقر مقترحا إشراك مؤشرات حول الوضع الصحي ومستوى التعليم والإقصاء الاجتماعي بالإضافة إلى الدخل أو الاستهلاك في قياس معدلات الفقر. يشير، في هذا السياق، إلى ارتفاع معدلات البطالة بعد أزمة العام 2008 وتراجع الإنفاق على الصحة والتعليم نتيجة إجراءات التقشف، ويلحظ تزايد عدد الذين يعملون بعقود مؤقتة ودوام عمل جزئي مما قاد إلى تفاقم عدم المساواة (ص 42 و 43).

يدعو التقرير لاعتماد إطارا للتنمية البشرية محوره الإنسان يتجسد في: تأمين فرص عمل منتج ولائق للجميع، وتأمين خدمات اجتماعية أساسية للجميع، وتأمين حماية اجتماعية للجميع؛ واهتمام بالإنصاف والاستدامة مع الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية والبيئية كون هذه باتت تهدد الوجود البشري. ويلحظ أن موقع أي مجتمع (أو بلد) على مسار التنمية المستدامة يحدده الموارد المتاحة ضمن البلد والمتوفرة في العالم (ماء، ونفط، وغذاء، والأرض القابلة للزراعة والمواد الخام الأخرى). بتعبير آخر أن يولد المرء فلسطينيا في الأمعري أو اليرموك أو عين الحلوة غير أن يولد قطريا في الدوحة أو نرويجيا في أوصلو أو يابانيا في طوكيو.

فيما يتعلق بمؤشرات البيئة يلحظ التقرير أن انبعاث ثاني أكسيد الكربون تجاوز في 90 بلدا (من مجموع 185 بلدا) الحدود القصوى المحددة عالميا، وتجاوز سحب المياه العذبة الحدود المسموح بها في 49 بلدا من مجموع 172 بلدا. ويقرأ في هذه المؤشرات أن الاستدامة البيئية باتت في خطر (ص 44).

انطلاقاً من ما سبق يحدد التقرير أربعة عوامل مترابطة قد تؤدي إلى تفاقم المخاطر وتقويض التقدم في التنمية البشرية، هي: انعدام الاستقرار المالي، وتقلبات أسعار السلع الغذائية، والكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة ومعظمها راهنا نزاعات محلية¹¹ بعد تراجع الحروب بين الدول الاستعمارية وانتهاء الحرب الباردة وتفاقم عدم المساواة والنقص في الفرص الاقتصادية (ص 45-49). ويمكن ملاحظة أن ثلاثة من العوامل المذكورة (إذا ما استثنينا الكوارث الطبيعية) هي وليدة ما هو قائم من نظم اقتصادية سياسية وثقافية في العالم، مع تفاوت واسع في الدور.

الفصل الثالث: «في المخاطر على الأفراد مخاطر على العالم»

يؤكد التقرير البديهية القائلة أن الأفراد المحدودي الإمكانيات التعليمية والصحية هم أكثر عرضة للمخاطر من غيرهم، وأن هناك مراحل في دورة الحياة (وتحديدا الطفولة والشيخوخة) يكون الفرد فيها أكثر انكشافا للمخاطر. وأن المخاطر الهيكلية تجسدها الظروف الاجتماعية التي تولد نقصا في بناء القدرات، وتولدها الإعاقاة، والإقصاء بأشكاله المختلفة، والتي تشمل التمييز ضد الأقليات والمجموعات المهمشة وضد النساء (ص 53). ويكرر أن حضور

11 تقدر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن عدد النازحين بسبب الصراعات الجارية في العراق وسوريا بلغ في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2014 نحو 13.6 مليون فرد (وكالة معا للأخبار 2014/11/12). ولعل هذا يدل على أن موضوع "التنمية البشرية" في المنطقة العربية يحتاج إلى مقارنة تنبته للعوامل المولدة للصراعات الداخلية في المجتمع وإلى تبعات انهيار الدولة (كما حدث في ليبيا والعراق وسوريا واليمن والصومال والسلطة الفلسطينية) بتأثير ضغوط وتدخلات خارجية وفعل عوامل داخلية. يشير التقرير إلى أن 80% من اللاجئين والنازحين في العالم هم من النساء والأطفال. وتجدر ملاحظة أنه منذ العام 1980 وحتى العام 2014 قامت الولايات المتحدة بتدخلات عسكرية في 13 دولة في الشرق الأوسط سواء باعتماد عسكري مباشر أو بتواجد عسكري مباشر (في قواعد عسكرية). أنظر/ي:

David Vine, "Apermanent infrastructure for permanent war", OpenDemocracy, 13th November, 2014.

<https://www.opendemocracy.net/opensecurity/david-vine/permanent-infrastructure-for-permanent-war>

عدم المساواة وغياب التماسك الاجتماعي يهددان إنجازات «التنمية» ويدفعان إلى «السعي للريخ» الأمر الذي يعطل التنمية البشرية.

يعتبر التقرير أن الطفولة المبكرة¹² هي المرحلة الأساسية من دورة الحياة و«نافذة فرص لحل مشكلة عدم المساواة وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة ومستدامة». ويعطي التقرير أهمية كبيرة للأحداث والتجارب التي يتعرض لها الفرد في سن مبكرة من الطفولة في تكوين الإمكانيات الحياتية، وعلى مسارات التنمية البشرية في مراحل لاحقة (ص 55).

ولأن التقرير يرى أن النواقص الكبيرة في المهارات تبدأ مع الطفل قبل ذهابه للمدرسة، فهو يستخلص أن تنمية الطفولة المبكرة (عبر التربية والرعاية الجديتين وعبر التوجيه من الأهل) تساهم في إنجاح الإستراتيجية الوطنية للتنمية، وأن سوء معاملة الأطفال وصعوبة ظروفهم المعيشية تولد مشاكل صحية واجتماعية لاحقة، مشيراً إلى أن الأطفال من خلفيات فقيرة يتعلمون ببطء (ص 56-58). والظريف أن التقرير يشير إلى أن أطفال قطاع غزة يعانون من اضطرابات عاطفية وسلوكية أكثر بثلاث مرات من أطفال الطبقة الوسطى في كندا (ص 58). المفارقة أن التقرير لا يذكر أسباب ذلك (الحصار التجويعي والحروب الإسرائيلية المتكررة ضد قطاع غزة). ولعل هذا يشكل مدخلا لدراسة الطفولة الفلسطينية تحت واقع الاحتلال والحروب والحصار.

يدعو التقرير الحكومات إلى الحرص على تأمين فرص عمل للشباب لأن البطالة بين هذه الفئة العمرية مصدر خسائر كبيرة لطاقت التنمية البشرية كونها تقوض التقدم الاقتصادي وتزيد من فرص «تعرض المجتمعات للاضطرابات وأعمال العنف والجرائم»، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى «الكآبة وتعاطي الكحول والتحيّز الجنسي» (ص 60-65). الدعوة إلى توفير فرص عمل للشباب لا تسمن

12 يذكر التقرير أن 9.1% من سكان العالم هم من الأطفال (دون سن الخامسة)، وتبلغ نسبتهم في العالم العربي 12%، مقارنة مع جنوب آسيا حيث النسبة 10.5% وأفريقيا جنوب الصحراء 16.2% (ص 55). وحسب التقرير فإن 92% من أطفال العالم يعيشون في البلدان «النامية» (ص 57).

ولا تغني من جوع كون القدرة على تأمين فرص العمل ليست أمرا يخضع فقط لإرادة الحكومات أو القطاع الخاص، بل تتحكم فيه عوامل عدة، بعضها عوامل موضوعية (كما هو الحال في الضفة الغربية وقطاع غزة). كما أن العمل اللائق (كما يشدد التقرير) هو حق إنساني للفرد و«مصدر كرامة وقيمة» له، وهنا تكمن أهميته وليس في صده «الاضطرابات» عن المجتمع ولا لأنه يقود إلى استقرار وتماسك المجتمعات (ص 64). وفي الواقع قد تشكل البطالة بين الشباب (وخاصة المتعلم) محركا لانتفاضات ديمقراطية شعبية تطيح بأنظمة دكتاتورية، وتولد تحولا ديمقراطيا (مثال تونس). المطلوب كما يشير التقرير نفسه ليس مجرد توفير فرص عمل كما اتفق رغم أهميته، بل توفير فرص عمل محمية؛ لأن نحو نصف عمال العالم اليوم هم «في وضع تشغيلي معرض للمخاطر»، أي يعملون في القطاع غير النظامي و يمارسون أعمالا غير مستقرة، وخارج سلطة قانون العمل ونطاق الحماية الاجتماعية (ص 66). ويقع في هذا الإطار العمل غير مدفوع الأجر الذي تمارس معظمه النساء (ص 67).

التقرير يتبنى مواقف منصفة للعمال من حيث دعوته إلى «أجور كافية»، واحترام حقوقهم وعدم التمييز بين الجنسين، وتسهيل عمل النقابات العمالية ويدعم المفاوضات الجماعية وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية الكافية (ص 65). كما يُبرز واقع كبار السن المعرضين للفقر والإقصاء الاجتماعي، حيث تشير المعطيات إلى أن نحو 80% من المسنين (60 عاما فما فوق) في العالم لا يحصلون على معاش تقاعدي، بل يعتمدون على العمل أو الأسرة لتأمين دخل لهم. وينتبه التقرير لحقيقة أن الفقر في سن متقدمة كثيرا ما يكون مزمنا بسبب قلة فرص العمل وضعف الحماية ووفاة الشريك قبل الأوان. ويلحظ أن المرأة المسنة، ولاسيما الأرملة، أكثر تعرضا للفقر من سواها، مع الإشارة إلى تزايد احتمال التعرض للإعاقة مع التقدم في السن (68).

يتكرر في هذا الفصل، والفصلين اللاحقين، التذكير بالفئات الأكثر عرضة

للمخاطر¹³. ويعطي الفصل اهتماما للتمييز ضد المرأة (الزواج المبكر، والوضع في الأسرة، وأعباء الرعاية والتمييز في الحقوق الاقتصادية وملكية الأراضي واشتراط موافقة الزوج للسماح في استخدام وسائل منع الحمل لتنظيم الأسرة، كأمثلة). وفي بعض البلدان تطغى القوانين العرفية والدينية على القوانين المدنية، وهي قوانين (العرفية والدينية) تضع قيودا على نشاط المرأة بما في ذلك مشاركتها في النشاط الاقتصادي خارج المنزل، كما يشير إلى القيود التي تفرض على حركة المرأة في الحيز العام. وينبه إلى أن ثلث النساء في العالم يتعرضن لضروب من العنف الجنسي أو الجسدي في حياتهن، ومصدر معظم العنف هو الشريك. كما يشير إلى أن معدل وفيات الرضع من الإناث يعادل خمس مرات مثيله من الذكور (ص 73). كما يلاحظ ضعف تمثيل المرأة السياسي، وأن حدة عدم المساواة بين الجنسين تزداد مع حدوث الكوارث الطبيعية (ص 69-75).

يعود التقرير إلى مناقشة ما تولده سياسات الإقصاء وممارسات النخب «الساعية إلى الربح» والمظالم الاجتماعية من شقاق اجتماعي وإضعاف للتماسك والتلاحم المجتمعي الذي يعتبره التقرير من شروط تحقيق «المنعة والاستدامة في التنمية البشرية» (ص 77). ويمكن ملاحظة أن سمات «المجتمع المتناسك» الذي يطرحه التقرير يقترب من تعريف المجتمع الاشتراكي. فهو (أي المجتمع المتناسك) مجتمع يسعى إلى رفاه جميع أفرادهِ ويقضي على الإقصاء والتهميش ويخلق شعورا بالانتماء ويعمق الثقة ويقدم لأفراده فرصا للحراك والارتقاء. لكن هذا يتم دون التعرض للرأسمالية ولما ولدته بحكم التاريخ الاستعماري وانهايار الاشتراكية والعولمة الليبرالية الجديدة من نظام قائم على إنتاج عدم المساواة وإعادة إنتاجها على الأصعدة المحلية (الوطنية) والإقليمية والدولية.

13 وهم: الفقراء والنساء والأقليات الإثنية والدينية وذوو الإعاقة، والسكان الأصليون (نحو 5% من سكان العالم)، والمهاجرون (نصفهم من النساء وشكلوا نحو 3% من سكان العالم عام 2013) الذين لا يتمتع معظمهم بالمواطنة والحماية الاجتماعية وسكان المناطق الريفية والنائية وسكان البلدان المحدودة الموارد الطبيعية.

لا خلاف حول هوية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر والأكثر انكشافا في العالم كما يكررها التقرير. الإشكالية الفعلية تبرز من التدقيق في السياسات المقترحة لمواجهة المخاطر المطروحة والتي يغلب عليها التوجهات العامة (التشغيل الكامل، والحماية الاجتماعية الكاملة، والرعاية الاجتماعية الشاملة) دون التفصيل في آليات التحقيق. لا نجد في التقرير مناقشة معمقة لكيفية التصدي لعدم المساواة البنوية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، ولا لآليات ووسائل التغيير الموصلة إلى تشييد دولة رعاية تقوم على مبادئ الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لكل مواطنيها. لا مناقشة لكيفية تحويل الدولة من دولة حارسة وحامية للرأسمال الخاص ولاقتصاد السوق باعتباره الناظم للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية (ولحد كبير للنظم السياسية) وموجه للعلاقات الدولية، إلى دولة راعية لحقوق ومصالح مواطنيها جميعا على قاعدة الحرية والمساواة والعدالة.

الفصل الرابع، «بناء القنعة: رحابة الحريات ووصون الخيارات»

يتناول هذا الفصل «السياسات الوطنية التي تسهم في درء المخاطر وفي بناء المنعة». ويكرر التأكيد على اعتماد سياسات موجهة نحو: تأمين الخدمات الأساسية للجميع (التعليم والرعاية الصحية بشكل أساسي)، درء المخاطر التي تنشأ في المراحل الحساسة من حياة الفرد؛ التشغيل الكامل (بما يضمن انتقال الشباب من معترك التعليم إلى سوق العمل)، تعزيز الحماية الاجتماعية، تشجيع «الاحتواء الاجتماعي» (في مواجهة سياسة الإقصاء)، وأخيرا بناء القدرة لمواجهة الأزمات والتعافي منها. ويرى التقرير أن ما يبرر هذه السياسات المترابطة هو مواجهتها المخاطر ومساهمتها في بناء «التماسك الاجتماعي»، وفي تمكين الأفراد من أن يكونوا «العناصر المكونة للتقدم والمستفيدة منه» (ص 81).

ينوه التقرير بأن الكوارث الاقتصادية لا تقل خطورة عن الكوارث الطبيعية. الجديد في الفصل هو في ربطه بين تحرير أسواق رأس المال، وما رافقه من تقلب حركة الأموال دخولا وخروجاً وما نتج عن هذه من تعريض البلدان النامية للمزيد

من الأزمات الوافدة من الخارج (ص 82). وهو يعتبر أن تحرير أسواق رأس المال قاد إلى إضعاف نظم الحماية الاجتماعية، وترك «أفراد الطبقات السفلى والوسطى في مهب المزيد من المخاطر» (هذه هي من المرات القليلة التي يرد فيها تعبير الطبقة في التقرير، وإن كانت ترد بالمفهوم الوسطي للدخل)، وفاقم من عدم المساواة. وهو ينتقد السياسات التي انبثقت عن إجماع واشنطن. ويلحظ أن «عدم المساواة في الاقتصاد يؤدي إلى عدم المساواة في السياسة». وهو يطرح بوضوح «ضرورة وضع ترتيبات للحماية الاجتماعية¹⁴ لتشمل الجميع (بغض النظر عن قدرة الفرد على دفع التكلفة)، وعدم الاكتفاء بإجراءات الإغاثة في حالات الطوارئ. ويؤكد أن المطلوب هو تأمين خدمات اجتماعية للجميع لتشمل «التعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والأمان العام» كون هذا يسهم في بناء المنعة. ويرى، وهذا في أمر شديد الأهمية، أن تأمين الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية أمر ممكن في مراحل مبكرة من التنمية البشرية ويمكن أن ينجز في أقل من عقد من الزمن (ص 83). وهذا أمر يستحق الاهتمام من قبل السلطة الفلسطينية رغم واقع الاستعمار الاستيطاني والحصار الذي تعيشه الضفة الغربية وقطاع غزة.

يحدد التقرير أن الدولة هي المسؤول الأول عن تأمين الخدمات الاجتماعية لجميع السكان ولمختلف مراحل الحياة «بموجب عقد اجتماعي أساسي بينها وبين المواطنين». ويلاحظ أن العقود الماضية شهدت انتقال التركيز من التنمية إلى مكافحة الفقر، وبالتالي أصبح الإنفاق الاجتماعي موجهاً إلى الفقراء فقط بدلا من أن يكون شاملا. ويرى أنه في حال أصبحت الخدمات شاملة فإن «النخب والطبقات الوسطى» تصبح أكثر استعدادا لتمويلها من الضرائب. كما يرى أن التغطية الموجهة حصرا للفقراء تضعف التعااضد المجتمعي وتتشئ نظاما مزدوجا يقدم للفقراء خدمات رديئة النوعية وقليلة التمويل ولللأثرياء والطبقة الوسطى

14 مفهوم الحماية الاجتماعية في التقرير يشير إلى التأمين ضد البطالة وبرامج التقاعد ووضع ضوابط على أسواق العمل كقوانين الحد الأدنى للأجور، ووضع معايير للصحة والسلامة في العمل. في حين يركز مفهوم الرعاية الاجتماعية، بشكل رئيسي، على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، ويستخدم المفهومين كمرادفين أحيانا.

خدمات تجارية عالية الجودة (ص 84). وهذا الاستخلاص يستحق فلسطينيا البحث وتحديدًا على ضوء تجربة التعليم في المدارس الخاصة والمدارس الحكومية (ومدارس الأثرياء). ويؤشر التقرير إلى عدة دول أخذت خطوات لتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الإلزامي، الرعاية الصحية الشاملة وضمان اجتماعي) في مراحل عندما كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفضًا (يأتي على ذكر مثال كوريا الجنوبية، والسويد والنرويج وكوستاريكا). (ص 85).

يتبنى التقرير سياسة متعارضة، بشكل واضح، مع الليبرالية الجديدة؛ فهو يطرح أن الوقت قد حان للعودة إلى سياسة التشغيل الكامل (كما اعتمدت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي من قبل الدول الأوروبية). وهذا يعني توفر فرص عمل لقاء أجر لائق لكل فرد قادر على العمل (ص 90). ويدعو إلى اعتماد زيادة فرص العمل وحماية الوظائف كهدف موجه لسياسات العمل. ولهذا أهمية بالغة، تحديدًا في البلدان النامية، كونها مطالبة بإيجاد فرص عمل جديدة لأعداد هائلة من الشباب ستدخل سوق العمل في الأعوام المقبلة. ويؤكد على أهمية تحسين العاملين من المخاطر الاقتصادية من خلال اعتماد عقود عمل نظامية تمنع الفصل التعسفي وتحفظ للعاملين حقوقهم في الضمان الاجتماعي (ص 92).

ينبه التقرير لحاجة البلدان النامية لسياسات خاصة تتوجه إلى توسيع القطاع النظامي الحديث تدريجيًا لاستيعاب معظم القوى العاملة مقترحًا توجيه العاملين في القطاع الزراعي نحو قطاع الصناعة والخدمات والاستثمار في البنية التحتية وفي التعليم والتدريب (ص 92). لكن هذا يختلف عن وضع أراضي السلطة الفلسطينية حيث تتدنى نسبة العاملين في الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد تكون الحاجة وتحديدًا في الضفة الغربية، إلى تنمية القطاع الزراعي عبر تحرير مناطق «ج» وتحرير المياه والطرق والموارد الطبيعية الأخرى والمعابر والتجارة من السيطرة الإسرائيلية. لكن من المفيد فلسطينيًا الانتباه إلى أن تجارب التنمية الصناعية الناجحة تمت تحت قيادة الدولة، وفي حالات معينة (كوريا الجنوبية ولاحقًا في

الصين) تمت في إطار ملكية الدولة للقطاع المصرفي (ص 94). كما يشيد التقرير بمزايا السياسة الصناعية بقيادة الدولة لاعتمادها على الشركات الوطنية والتزامها بضوابط على رأس المال واسترشادها بهدف مزدوج يتمثل في «بناء قدرة تنافسية وتوليد فرص عمل» (ص 99).

يدعو التقرير القطاع الخاص إلى تقديم حوافز للتشارك في مكاسب الإنتاجية مع جميع العاملين عبر تخفيض الحكومة الاشتراكات الإلزامية لأصحاب العمل وذلك لحماية فرص العمل في مراحل الهبوط الاقتصادي وتوفير ائتمان لفرص عمل (لسنة واحدة) وائتمان أجور بهدف رفعها لذوي الدخل المنخفض (ص 95). ومن المفيد وضع هذه الاقتراحات للدراسة فلسطينياً.

يقترح التقرير سياسات تربط بين إجراءات قصيرة الأجل و أخرى طويلة المدى للتخفيف من أثر الأزمات والتعافي منها. وتتمحور هذه على تأمين شبكات توزيع قادرة على التصرف بالسرعة المطلوبة، وعلى أن تضمن التحويلات النقدية المشروطة (للأسر) حماية التعليم والصحة، وأن يتحول الدعم الاجتماعي الذي يبدأ بتغطية احتياجات الفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر إلى أساس لخدمات اجتماعية شاملة ومستمرة (ص 97). ونجد في التقرير أمثلة ناجحة لسياسات من هذا القبيل في البرازيل وتايلاند، وتأكيداً على البلدان التي سجلت مستويات مرتفعة من الإنفاق على الصحة والتعليم حافظت على قدر أعلى من المنفعة من البلدان الأخرى في مواجهة الأزمات المالية. ويؤكد أن كلفة الركود الاقتصادي على الناس كانت أقل في البلدان التي تطبق مبدأ تعميم الحماية الاجتماعية من البلدان التي لا تقوم بذلك (ص 98). وعلى قيادة السلطة الفلسطينية الانتباه إلى هذا الاستخلاص.

يشير التقرير إلى مبادرة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية (وضعت العام 2009) كإطار عالمي لإمداد الجميع بالخدمات والتحويلات الاجتماعية الأساسية (الرعاية الصحية والتعليم الابتدائي والمعاشات التقاعدية ومرافق رعاية الأطفال)، انطلاقاً

من أن جميع البلدان، أيا كان مستواها الإنمائي، تستطيع تأمين حد أدنى من التحويلات الاجتماعية ورفع مستوى الحماية بالقدر الذي يتجه الحيز المالي. ويعتبر، عن حق، أن اعتماد سياسات الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية هي وسيلة الحد من الفقر¹⁵. مرة أخرى تستحق هذه المبادرة المراجعة والدراسة فلسطينياً.

يشير التقرير إلى دور المعاملة التفضيلية (التمييز الإيجابي) في تخفيف أثر التمييز الذي تتعرض له فئة ما، مؤكداً في الوقت ذاته إلى أن تأثير هذا الإجراء يبقى غامضاً على المدى البعيد لأنه لا يزيل العوامل البنيوية المدمية لواقع عدم المساواة. ولذا يُلجأ له لفترة محددة بهدف تصحيح التمييز في سوق العمل، وعلى أن يأتي في «سياق جهود تبذل لصالح الفقراء على نطاق واسع، تدعمها حوافز نظامية من عقوبات وقوانين وتكملها تحولات في الرأي العام والأعراف الاجتماعية».

التقرير استخدم لأول مرة تعبير «علاقات القوة» لكن في سياق حديثه عن سعي المجتمع الدولي «الجمع بين تدخلات التنمية والتنمية بهدف تعزيز أمن المجتمع بالتماسك الاجتماعي». لكن في الواقع ما هو وارد في التقرير لا يشكل أدوات تغيير في ميزان القوى على صعيد المجتمع الدولي (ولا على صعيد المجتمعات الوطنية). وحديث التقرير عن «توطيد العلاقات بين الفئات الاجتماعية وتعزيز مقومات الحكم الديمقراطي» (ص 103)، يأتي في سياق الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي ودرء حركات تهدد النظام القائم.

كما أن ما يرد في التقرير عن الديمقراطية يبقى على درجة عالية من التجريد إذ لا يعطي تجسيدا مجتمعياً لها يحول دون استخدامها لتكريس سيطرة النخب الاقتصادية والأجندات الشمولية ولتشريع إدامة عدم المساواة الهيكلية. كما أن مفهوم المجتمع المدني الوارد في التقرير مفهوم غامض من حيث مكونات هذا المجتمع ووظائفه ومصادر شرعيته ومسألته. ويبدو في أحيان كثيرة أن المجتمع

15 يقدر التقرير أن كلفة مستحقات الحماية الاجتماعية لجميع الفقراء في العالم لا تتجاوز 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

المدني لا يختلف عن قطاع المنظمات غير الحكومية الذي يعتبره التقرير "مصدرا لا غنى عنه من القدرات اللازمة لبناء منعة المجتمع" (ص 104).

لعل الملاحظة الأبرز تتمثل في خلو التقرير من رؤية للمجتمع كتشكيكة سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وثقافية ذات بنية محددة. ويستدل على ذلك من تكرار أقوال في التقرير من نوع «باستطاعة الأفراد أن يمارسوا ضغوطا بالتحرك ضمن مجموعات كتتنظيمات العمال والحركات الاجتماعية» ومن نوع «باستطاعة الأفراد القيام بتحرك جماعي والمفاوضة الجماعية بفعالية إما في الأسواق أو مع أصحاب العمل أو مع الدولة» (ص 104) وجميع هذه (الأسواق وأصحاب العمل، والدولة) تمتلك بنى مهيكله ومؤسسات وأنظمة ومراكز نفوذ. وقد يكون هذا سبب غياب نقاش معمق لأدوات التغيير على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية؛ فالمجتمع يبدو كحالة مسطحة متجانسة خالية من طبقات اجتماعية ومن انتماءات متباينة المصالح بحكم الاختلاف في التكوين العمري والنوع الاجتماعي والسكني والمناطقي، وخالية إلى حد كبير من أحزاب وتنظيمات نقابية ومؤسسات أهلية مختلفة وحركات اجتماعية وثقافية ومن مؤسسات وحركات دينية أو طائفية أو إثنية أو قومية (الخ)، وبالتالي يخلو المجتمع المتخيل في التقرير من اختلال في موازين القوى والصراع لتعديلها، كما يخلو النظام الدولي من اختلال في موازين القوى (الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وامتلاك أو السيطرة على الموارد الطبيعية...).

يعود التقرير للحديث عن «التماسك الاجتماعي» (social cohesion) باعتباره استراتيجية فعالة لبناء المنعة في المناطق المتأثرة بالنزاعات وكاستراتيجية لمنع نشوبها. وينعكس غياب مفهوم واضح للمجتمع في غموض المقصود بالتماسك الاجتماعي؛ هل يعني غياب الاحتجاجات والحركات الاجتماعية والسياسية (بما فيها الداعية للتححرر والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية)؟ أم يعني غياب الاستقطاب والتجاذب في المجتمع على أسس طبقية أو دينية أو طائفية أو إثنية أو قومية أو النوع اجتماعية أو مناطقية، كما هو حاصل في عديد من دول المنطقة؟

في هذه الحالة لا تكفي الدعوة إلى الحوار الوطني (ص107)، إن جاءت بمعزل عن معالجة العوامل المولدة للإحساس بالظلم والغبن والتمييز والاستثناء.

الفصل الخامس، «تعميق التقدم: السلع العالمية والعمل الجماعي»

يتناول الفصل الأخير من التقرير الأبعاد الدولية للمخاطر، مركزاً على المخاطر التي تنشأ من الترابط العالمي المتزايد اتساعاً وعمقاً. ويرى التقرير أن العولمة، بالإجمالي، هي لصالح الأفراد كونها تسهم في تبادل المعارف، و«في كثير من الحالات في بناء المنفعة» (ص109)، وإن استدرك بالقول أن العولمة بالنمط الحالي لا يستفيد منها الكثيرون. لكن هذا التشخيص لا يكفي فالعولمة، في صيغتها الراهنة كعولمة للرأسمالية في مرحلة الليبرالية الجديدة، أضرت بالكثيرين من أبناء البشرية وجلبت بالمنفعة على قلائل جداً منهم.

الدعوة، في التقرير، إلى «العمل الجماعي» (والمقصود هنا، على الأرجح، العمل المشترك بين الحكومات بالإضافة إلى مؤسسات الأمم المتحدة) على المستويين العالمي والإقليمي لضبط النظم المالية وإخضاع الأسواق لقواعد ومعايير محددة والتخفيف من آثار تغيير المناخ وتحسين وفترة «السلع العامة»¹⁶ وتحسين مقومات «الحكم العالمي» تأتي في سياق التخفيف من نتائج الأزمة المالية الحادة التي ولدها النظام الرأسمالي العالمي وليس لمعالجة جذورها.

يعود التقرير إلى التأكيد على أن الترابط (أي العولمة) عبر «نظم التجارة والتمويل والهجرة والاتصالات» أسهم في تقدم التنمية البشرية من حيث أنه «أتاح الفرص لدخول الأسواق العالمية وحفز الابتكار من خلال تبادل المعارف والتكنولوجيا والاستفادة من الشبكات عبر الوطنية» (ص109). وهنا يتجاهل التقرير أن العلاقات على الصعيد الدولي قائمة على أسس غير متكافئة.

16 "السلع العامة" وأيضاً "السلع العالمية" هي ترجمة لكلمة *public goods* و *international goods* ولعل الأفضل ترجمة "goods" بـ"بمنافع".

- معظم المخاطر عبر الوطنية (transnational vulnerabilities) تجد أسبابها في "النقص في توفر السلع [المنافع] العامة والقصور في الحكم العالمي (in-ternational governance)" (ص 110). بعد إشارته إلى التقدم في "التنمية البشرية" نتيجة العولمة المشار إليه أعلاه يعود ليعدد المخاطر المتزايدة نتيجة العولمة¹⁷، والتي يعنونها بالتالي:
- تسارع الترابط وانعدام الأمان (accelerated connections and insecurities) أي أن سرعة الترابط وحجمه في مجالات تتنوع بين التمويل والأمن والبيئة لم تقترن بإجراءات تحد من المخاطر الناشئة "أي الوقاية من الصدمات وتعزيز الإمكانيات وحماية الخيارات المتاحة للأفراد" (ص 110).
- مخاطر العدوى (risks of contagion)، أي أنه قد يكون للصدمات والتغييرات في السياسات في بلد وقع وامتداد عالمي يمكن أن يهدد "التقدم في التنمية في مجتمعات محلية وبلدان بعيدة جدا".
- تقييد حيز السياسات (constrained policy spaces) حيث أن "التكامل العالمي" يقلص حيز السياسات الوطنية ويقيد القدرات الوطنية على معالجة المخاطر.
- الانكشاف العالمي (global exposure) الذي يعرض معيشة وأمن الأفراد ليس للتغييرات المحلية فقط، بل وأيضا للأحداث العالمية والإقليمية مما قد تعني فقدان العمل وارتفاع أسعار المواد الغذائية مما قد يترتب على هذه عدم اليقين بشأن إمكانية الحصول على مصادر كافية للتغذية اليومية (ص 111).
- النقص في تأمين «السلع العالمية» التي تبني المنفعة من حيث أنها تحمي من الأمراض المعدية، وتخفيض التلوث، ومن حيث وصول الابتكارات الزراعية، على سبيل المثال، للمزارعين الفقراء، وغير ذلك. وتأمين «سلع عامة عالمية» يستدعي عملا جماعيا بين الدول، لأن «السوق ليست الجهة المناسبة لتعديل هياكل الحكم العالمية لدرء المخاطر وبناء المنفعة» (ص 113).

17 هذا التنقل بين الإيجابي والسلبى في التشخيص من الملاحظات على التقرير.

• القصور في بنية الحكم العالمي (architectural deficits of global governance)؛ وهنا يلاحظ التقرير، وهو محق في هذا، أن النظام الدولي القائم قاصر عن مواجهة الأخطار العالمية، وأن المؤسسات الدولية مجزأة ولا تخضع للمساءلة بالشكل المطلوب ولا تملك القدرة على التحرك السريع في مواجهة التحديات العالمية، وهي تعمل بردات الفعل ولا تملك الصلاحيات ولا الموارد للتصدي للمخاطر العالمية. كما يشير إلى أن القصور في «بنية الحكم العالمي» مرده «الاختلالات العميقة في مواقع القوة والصوت والنفوذ» لأن مؤسسات وهياكل الحكم الدولية صممت على نمط أمنته ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية ولم تخضع لإصلاحات تمكنها من مواكبة التغيير في علاقات القوة أو في طبيعة التحديات المطروحة. ويضيف أن «القواعد والأعراف الدولية تعبر، في الكثير من الأحيان، عن المصالح الخاصة بدلا من تأمين السلع العامة» (ص 114). لكن هذا التشخيص الواعي والجريء يبقى بدون ترجمة إلى سياسات واستراتيجيات ملموسة قادرة على تغيير «الاختلالات العميقة في مواقع القوة والصوت والنفوذ».

يدعو التقرير إلى تجاوز ركائز نظام الحكم العالمي كما وضعت بعد الحرب العالمية الثانية (مجلس الأمن وبريتون وودز (Bretton Woods) التي منحت امتيازات خاصة للدول التي كانت في ذلك الوقت غنية وقوية. ويقترح أن يتم هذا التجاوز من خلال توسيع إطار المشاركة الدولية (لتجاوز مجموعة العشرين التي تدير الاقتصاد العالمي حاليا) لأن المشاكل باتت أكثر شمولاً وتخترق حيز السياسات الوطنية كالمشاكل البيئية إلى مشكلات التلوث والمياه وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وغيرها. ويشير إلى أن التحول الذي دخل على المفهوم التقليدي للسيادة القائم على الدولة المستقلة حيث بات المفهوم أوسع كونه يشمل الالتزام بحقوق المواطن بموجب معاهدات دولية، ويشير إلى أن تحولا جرى في مجرى النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخلية (ص 115). لكن توسيع المشاركة، وإن كان ضروريا، لا يغير من ميزان القوى غير المتكافئ فالدول الأغنى والأقوى ستبقى الأقدر على تنفيذ أو تعطيل السياسات وفق رؤيتها لمصالحها.

المخاطر المتولدة عن العولمة الراهنة مخاطر فعلية كما يشير التقرير، لكنه يغفل أن التحولات التي دخلت على نمط الإنتاج الرأسمالي بعد عولمته¹⁸ وتكريس صبغته الليبرالية الجديدة كانت، ولا تزال ذات تباين واسع في وقعها على الدول والمجتمعات في العالم. الانتقادات التي يوجهها التقرير لبنية «الحكم العالمي» محقة جدا لكنها لا تذهب إلى تسمية القوى، ولا المصالح والمواقع الخاصة التي تمثلها والتي تعيق الإصلاح والتغيير. كما أن ممارسة السيادة الوطنية تتباين وفق موقع الدولة المعنية في ميزان القوى الإقليمي و الدولي، وهو ما يؤكد التقرير عند تشخيصه لعمل مجلس الأمن الدولي (المشكل وفق تركيبة العام 1945) الذي يعمل وفق توافق الآراء بين القوى الكبرى وتتأثر قراراته بالمصالح الخاصة لهذه الدول (ص 115).

ينتقد التقرير سياسات وقيم الليبرالية الجديدة، دون تسميتها، إذ يشير إلى تأثير السياسات الوطنية «بالثقة الراسخة في كفاءة الأسواق وقوة الخصخصة، فأقدمت الحكومات في جميع أنحاء العالم على خصخصة المشاريع العامة وخفضت الرقابة على حركة رؤوس الأموال ورفعت الضوابط عن أسواق العمل واعتمدت أنظمة جديدة للملكية الفكرية». وترسخت «معتقدات مشابهة فيما يتعلق بالأفراد، وأصبح يُتوقع منهم الاحتراف بالنزعة الفردية والاعتماد على الذات والريادة في الأعمال، والسعي إلى تحقيق المصلحة الذاتية باعتباره مرادفا للحرية، والنظر إلى الحكومات باعتبارها مصدرا لعدم الكفاءة والفساد. وانتشرت هذه المعتقدات حتى بين الفئات الضعيفة التي هي في أمس الحاجة إلى الحماية التي تؤمنها السلع [المنافع] العامة وإلى الدعم الحكومي» (ص 116).

يوضح التقرير أن النمط الحالي للعولمة أهمل السلع (المنافع) العامة وتغاضى عن الرفاه الاجتماعي. رغم ذلك فإن دعوته للإصلاح تقتصر على مأسسة تعاون بين الدول والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. لكن كل من هذه

18 التقرير يشير إلى بعضها فيما يخص تجزئة وانتشار عمليات الإنتاج والتوزيع على مدى واسع من العالم لكنه يتجاهل طبيعته الرأسمالية.

المكونات بحاجة إلى تحولات عميقة، وبدون ذلك فإن عمليات التغيير ستبقى محدودة.

يقترح التقرير في مناقشته لعناصر خطة التنمية لما بعد العام 2015 أن يكون من بين أهداف المجتمع الدولي توفير الخدمات العامة الشاملة الوطنية وتوفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية الوطنية، بالإضافة إلى التشغيل الكامل. وفي معالجته لمصادر تمويل الخدمات والحماية الاجتماعية للجميع يقترح التقرير المصادر الرئيسية التالية: الجهات المانحة التقليدية؛ والضرائب على الأنشطة العابرة للحدود؛ وتوسيع القاعدة الضريبية لتوفير أموال للاستثمار العام؛ ووقف التدفقات المالية غير المشروعة والتي تجاوزت في السنوات 2008 إلى 2010 خسائر أفريقيا (جنوب الصحراء) ما تتلقاه من مساعدات إنمائية رسمية، إذ بلغت 25 مليار دولار (ص 117). من المفيد التدقيق في مدى قدرة السلطة الفلسطينية على استخدام هذه المصادر لتأمين حماية ورعاية شاملتين لكل مواطنيها.

يتقدم التقرير (ص 118 - 128) بعدد من المقترحات لتطوير الحكم العالمي. وهي اقتراحات مفيدة لكنها تبقى رهن موافقة الدول الغنية والقوية، وهذه ليست بصدد التخلي طوعاً عما لديها من مصادر قوة ونفوذ وامتيازات. ما يركز عليه التقرير في المجال الدولي هو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات شاملة للتصدي لتغير المناخ، وإجراءات جماعية من أجل عالم آمن، وإجراءات لإخراج النظام الدولي من مأزقه الراهن، وإجراءات لتعزيز وتطوير التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة، وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ويقترح (مرة أخرى تبرز نزعة التقرير النخبوية) تشكيل منتدى عالمي للقادة كملتقى دوري لمجموعة موسعة من رؤساء الدول لتسيير التعاون للحد من المخاطر بين الدول وفي منظومة الأمم المتحدة، على أن يكون معنياً بالتنمية المستدامة. ويقترح إجراء مراجعة شاملة لبنیان النظام الحكم العالمي من قبل مجموعة من الخبراء المستقلين، واعتماد صيغة تعاون على غرار ما هو قائم في منظمة العمل الدولية (أرباب العمل، والنقابات العمالية والحكومة)

ملاحظات ختامية

يرصد التقرير الأشكال المختلفة لعدم المساواة والتمييز والحرمان والفقير في العالم الراهن ويوفر معطيات إحصائية ورسومات بيانية تدعيها لملاحظاته. التقرير ينتقد في مواقع عدة سياسات الليبرالية الجديدة وما أفرزته من مخاطر لم تكن قائمة من قبل، إلا أنه لا يقوم بتسميتها وتسمية القوى والمؤسسات التي دفعت بها وضغطت (وتحديدا على الدول الفقيرة) من أجل الأخذ بها. وهو وإن ينتقد النمط الحالي للعولمة وما ولّده من مخاطر إلا أنه يحجم عن تسمية النظام المحرك للعولمة (النظام الرأسمالي في المرحلة الليبرالية الجديدة التي ولدت بعد انهيار الدول الاشتراكية). والتقرير إذ يشخص بعض أشكال الخلل في النظام الدولي ويقدم مقترحات لمعالجتها، إلا أنه لا يقوم بتشخيص علاقات القوى (الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية والدبلوماسية) بين مراكز وأطراف هذا النظام باعتبارها المولدة لعدم المساواة ومخاطر مختلفة (إفقر، وتلوث، وتغيير مناخ، وتمييز وحرمان وهدر للموارد، واتساع عدم المساواة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية...).

لا شك أن السياسات التي يطرحها التقرير هي سياسات نصيرة للفقراء والمرأة والأقليات ولكل الذين يتعرضون للتمييز والحرمان والاستثناء والتهميش. فهي سياسات تستهدف إنصاف الفئات المحتاجة، لكنها تبقى سياسات فوقية (تعتمد أساسا، في الإقرار والتنفيذ، على الحكومات والمؤسسات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى القائمين على القطاع الخاص). فليس في التقرير ما يدعو الفئات المحرومة إلى تنظيم نفسها وتحديد مطالبها ووسائل تحقيقها. ومن هنا تغيب، إلى حد كبير، التنظيمات السياسية، والنقابية والحركات الاجتماعية ومجموعات الضغط والحركات في الشارع. لذا تبدو السياسات الواردة في التقرير والمنصفة للفئات المحرومة والفقيرة والمميز ضدها أقرب إلى المناشدات الموجهة إلى النخب

حفاظا على السلم الأهلي ومنعا للشقاق والاضطرابات السياسية والاجتماعية. ويكاد المجتمع (كتشكيلية اجتماعية، اقتصادية، سياسية وثقافية)، تخضع لتوازنات داخلية متحركة ولتوازنات إقليمية ودولية متحركة كذلك - يغيب كليا عن التقرير. فالتقرير يتكلم عن أثرياء وفقراء وليس عن طبقات اجتماعية، ولا عن مراكز قوى إقليمية. كما يغيب عن التقرير سياق تاريخي، حتى بحدود مراجعة حصيلة السياسات التي طرحتها التقارير السابقة والتي بدأت في العام 1990.

يقدم التقرير النظام الدولي الراهن كنظام قاصر عن مواجهة الأخطار العالمية، ويقدم المؤسسات الدولية كمؤسسات منفصلة عن بعضها البعض لا تخضع للمساءلة بالشكل المطلوب ولا تملك القدرة على التحرك السريع في مواجهة التحديات العالمية، ولا تملك الصلاحيات ولا الموارد للتصدي للمخاطر العالمية ويشخص عملها بردات الفعل. وهو يشير في لحظة تبصر إلى حقيقة أن القصور في «بنيان الحكم العالمي» مرده «الاختلالات العميقة في مواقع القوة والصوت والنفوذ» لأن مؤسسات وهياكل الحكم الدولية صممت على نمط ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية ولم تخضع لإصلاحات تؤهلها لمواكبة التغيير في علاقات القوة أو لمواجهة التحديات المطروحة. ويرى أن «القواعد والأعراف الدولية تعبر، في الكثير من الأحيان، عن المصالح الخاصة بدلا من تأمين السلع [المنافع العامة]» (ص 114). لكن هذا الوعي يبقى قاصرا عن طرح سياسات واستراتيجيات قادرة على إحداث تحولات في بنية «مواقع القوة والصوت والنفوذ».

نظرة التقرير إلى «التنمية البشرية» (المجسولة بفكرة التقدم والخلاص البشريين) تقترب من المقدس¹⁹ لغة ورؤية، وهي أقرب إلى الدين المدني من كونها أداة من أدوات سبر اتجاهات التغيير (ليس دائما باتجاه الأفضل) في المجتمعات البشرية

¹⁹ يكفي التمعن في عنوان التقرير لإدراك اقترابه من لغة الدين المدني: «المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر».

وفي النظام العالمي، والتأثير فيها. في كثير من مقاطع التقرير يبدو الفرد كمن يواجه مصيره وحيدا، وتبدو الحرية الفردية (حرية الاختيار) المحرك الرئيس لحقول ما بات يعرف بـ «التنمية البشرية»، وتبقى الحاجة قائمة لربط مبدأ الحرية بشكل واعٍ وديناميكي بمبدأ المساواة وتوزيع كل منها، بشكل موضوعي، بمبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وعند التدقيق في مفهوم المساواة - كما هو وارد في التقرير وهو يرد بكثرة - نجد أنه لا يختلف كثيرا عن المساواة (القانونية عمليا) في الفرص (التعليم والصحة والعمل والحماية الاجتماعية) ولا يبحث عن تأصيل المساواة بنويًا أي بالعلاقة مع إنتاج وتوزيع الثروة والسلطة والمعرفة. لذا يمكن القول أن منطلقات التقرير منطلقات ليبرالية (بالمعنى الكلاسيكي للكلمة) ومنطلقات إنسانية من حيث أن خطابها يتمحور حول الإنسان وإن بماهية تبدو مجردة (أي لا تاريخية). ولعل الإشكال يكمن في مفهوم التنمية الذي تتبناه التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يركز على توسيع خيارات الأفراد بدل توسيع دائرة الحقوق الفردية والجماعية مما يعلي شأن الحرية الفردية دون تقييدها بمبدأي المساواة والعدالة الاجتماعية. ولذا يظهر المجتمع في صورة أفراد يقيمون خارج بنى اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. ومع غياب المجتمع يغيب التاريخ بما في ذلك تاريخ العلاقات الاستعمارية وما نتج عنها.

يمكن تلخيص جوهر رسالة تقرير التنمية البشرية لعام 2014 كالتالي: أن درء المخاطر (الانكشاف الحاد) يتم، بالدرجة الأساسية عبر بناء المنفعة (أي التمكين الفردي والجمعي) من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع بغض النظر عن القدرة على دفع مقابل لها، ومن خلال التشغيل الكامل، ومن خلال الرعاية الاجتماعية للجميع، بالإضافة إلى بناء القدرات عبر الوطنية لمواجهة الكوارث والأزمات والصدمات المختلفة والتعافي السريع منها. التقرير يدعو إلى تبني الديمقراطية، بالأساس لإسماع جميع الأصوات بما ينبه صانعو السياسات

لشواغل واحتياجات الفئات المحرومة والأقليات، وليس؛ لأنها النظام الأقدر على تجسيد قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. لكن ما ينبغي أن يثير الاهتمام فلسطينياً نجده في إصرار التقرير على إمكانية توفير رعاية وحماية اجتماعية شاملة ضمن ما هو متوفر من إمكانيات للسلطة الفلسطينية. وقد يشكل هذا الموضوع محور تقرير خاص عن «التنمية البشرية» في أراضي السلطة الفلسطينية. فالشرط الفلسطيني (شعب تحت احتلال استيطاني استعماري وفي شتات ولجوء) لم يكن من اهتمامات تقرير التنمية البشرية لهذا العام 2014.



قراءة فلسطينية لتقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2014 بمنظور نوع اجتماعي

أيلين كتاب 20

معهد دراسات المرأة

1. مقدمة:

يعكس تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2014 بعنوان «المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر» عناوين وشعارات واعدة تختلف في طبيعتها عن التقارير السابقة. فالتقرير نجح من ناحية تشخيصه الكشفي بأكثر وضوحا عن أوضاع العالم "النامي أو " الفقير، تحديدا على مستوى ظروفه الاجتماعية والاقتصادية التي تراجعت في العقد الأخير. فكان أكثر حساسية ومسؤولية على المستوى النظري في إظهار معاناة الشعوب في العالم وخصوصا الدول النامية. ولكن لم ينجح في تحدي طبيعة التقارير الكلاسيكية بتقديم أية حلول حقيقة يمكن ان تخفف من معاناة الشعوب فبقيت التوصيات من جانب عامة جدا تعاملت مع البلدان جميعها بعمومية وتجريد للسياق السياسي والاجتماعي وكأنها في سلة واحدة. ومن جانب آخر غيب التحليل التوصيات العملية والعلاجية فبقي التشخيص على مستوى نظري ولم يعرض أو يعرف أو يحدد آليات واستراتيجيات واضحة تساعد في الخروج من المأزق التنموي في الدول النامية.

بالإضافة فإن التقرير يهدف الى فحص مدى نجاحه في تحقيق الهدف الذي وضعت الباحثة وهو البحث في المخاطر العميقة والمستحكمة والنظر في السياسات

20 أستاذ مشارك في علم الاجتماع، وباحثة رئيسية في معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت.

والمؤسسات الاجتماعية التي تمكن الأفراد وتؤسس لبناء منعة الأفراد والمجتمعات. في نظري كان هذا التحليل غير موفق ومجرد من السياق السياسي والاقتصادي الحديث.

استخدم الكاتب مقولة مهمة لمارتن لوتر كنج وهي أن «التقدم البشري ليس تلقائياً ولا هو حتمي، التقدم البشري عمل متعمد». تشكل هذه المقولة الصادرة من مناضل ناضل ضد الاضطهاد العرقي والطبقي أساساً مهما لشروط تحقيق أي نوع من التقدم الهادف، لأن أي تقدم يلزمه عمل وجهد نوعي وموجه لتحقيقه وأن أي تقدم حقيقي يحتاج الى تغيير جذري في علاقات القوة القائمة على الاستغلال التي هي أساس معاناة الشعوب، وأعني بهذا تغيير على مستوى العلاقة الغير متكافئة بين دول الرأسمالية العالمية والدول النامية. فالتقدم على مستوى المجتمعات المحلية يلزمه برنامج استراتيجي وموجه يراكم تغييرات أساسية وهيكلية على مستوى الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تهدف الى تغيير الواقع. ومن هنا يمكن القول أن مقولة كينج كانت موفقة حيث أنها أكدت بأن التنمية ليست تلقائية، ولا عشوائية، بل هي عملية قصديه، وتراكمية، وموجهة وضرورة تاريخية حضارية ثقافيه ولا تكون تنموية إلا إذا كان الإنسان صانعها، أو وسيلتها وهدفها. فحتى تكون التنمية البشرية تنمية حقيقية تستهدف كافة أفراد المجتمع عليها أن تكون مستدامة وعادلة توسع خيارات كافة الأفراد، وتستهدف كافة الفئات الاجتماعية بدون أي تمييز على أساس الجنس والدين والطبقة، والطائفة والعرق.

أما على المستوى الآخر فلا يمكن للتنمية أن تتحقق بدون تدخل الدولة والتي تمثل الطرف الأساسي المسؤول لتحقيقها. فيصبح السؤال هنا هو أي نوع من الدولة التي تستطيع إن تقوم بهذا إلا الدولة التي لديها القناعة والإرادة السياسية للاستثمار في الإنسان وتغيير بنى الاستغلال. ولكن يمكن القول أن هنالك أطراف أخرى مسؤولة على إنجاز التقدم والتنمية بالإضافة للحكومة وهو المجتمع المدني ومؤسساته التي تعبر عن الوجه الإنساني لعملية التنمية، وتشكل آلية مهمة

لتمكين الفئات المهمشة، ويكون إحدى مسؤولياتها استخدام آلية المحاسبة كأداة للمراقبة والتأكد من تحقيق التنمية للجميع. ولكن في هذه العملية المتواصلة لا يمكن أن نتجاهل مسؤولية الفرد في المشاركة بعلمية التنمية من خلال المبادرة والعمل الموجه والالتزام بمسؤولياته والواجبات الملقاة عليه كمواطن بشرط أن يتم تأمين الدولة والمجتمع لمتطلباته الأساسية للانطلاق في اختيار خياراته وتحقيق طموحه ليرتقي وضعه من خلال المشاركة الفعالة.

2. ملاحظات نقدية حول التقرير

تمثل مراجعتي للتقرير محاولة أولية لفهم عدة مستويات:

- أولاً: المعنى المقصود من عنوان التقرير والمفاهيم المستخدمة فيه لقياس مدى انعكاسها في مضمون التقرير. فالعنوان: «المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر» يثير المسألة حول إذا كان العنوان يجسد أسلوباً ومنهجية ومضمون جديد في التحليل مقارنة بالتقارير السابقة أي إذا كان يعبر عن حساسية، ومسؤولية وأكثر جدية في التعامل مع معاناة الشعوب المستضعفة؟ فهي إذا محاولة تفحصيه حول مدى نجاح التقرير الدولي في التعبير الموضوعي والمسؤول عن ما يحدث في العالم عامة، والوطن العربي وفلسطين خاصة.

- ثانياً: التركيز على كشف مدى نجاح التقرير في رصد حقيقة التحولات الجذرية التاريخية والبنوية للسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي العالمي والإقليمي وخصوصاً الذي يحدث الآن في المنطقة العربية وفلسطين وكيفية تفسيره للأسباب السياسية والبنوية لهذه التغييرات التي أصابت جذريا المجتمعات في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية وخصوصاً ما يتعلق في تردى المستوى المعيشي، وتوسع ظاهرة الفقر والبطالة وزيادة بؤس الشعوب، وانهار شبكة الأمان الاجتماعي وتوسع ظاهرة العبودية في أشكالها الجديدة. وأيضا قياس مدى نجاحه في بلورة سياسات اجتماعية تحقق المنعة

والتمكين للمستضعفين والمجتمعات عامة كما أشار إلى هذا في هدفه للتقرير. إن محاولة الإجابة على مدى نجاحه في توضيح هذه التحولات التاريخية وتأثير هذه التحولات على عملية التنمية البشرية سيكون جوهر المراجعة والحكم على موضوعية التقرير وشفافيته؟ فمن الجدير بالذكر أن التقارير الدولية السابقة بشكل عام اتسمت في أغلبها بالتنظير والحيادية والبراغماتية والتزمت بحدود السقف المتاح لها دوليا على مستوى الكشف عن الأسباب الحقيقية والجوهرية لغياب التنمية بما فيها المسؤولية الدولية؟

يمكن القول بأن خطاب التقرير سليم يحمل القيم والمبادئ الصحيحة للتنمية البشرية وشروط تحقيقها ولكن تبقى الامكانيات والفرص الحقيقية في ظل المرحلة الحالية التي تحمل مآزق سياسية واقتصادية بسبب الجشع والطمع والمنافسة على المواد والمصادر، وفي زمن تسود فيه أبشع أشكال الاستغلال والعبودية في شكلها الجديد / القديم عائق أمام تحقيق أي شكل من أشكال التنمية.

فعلى المستوى العربي يمكن الاستنتاج بأن التقرير فشل في الكشف بموضوعية عن الواقع كما هو. فلم يعبر بوضوح عن الأوضاع الحقيقية في الوطن العربي في سياقه السياسي وأهمها الهجمة الاستعمارية التكفيرية عليه. ولم يحلل مدى تأثير هذه الهجمة المتمثلة بمشروع سياسي كولونيالي يستبيح المنطقة من خلال محاولته تقسيم وشرذمة العالم العربي لاستغلال موارده الطبيعية والبشرية وإعادة تشكيل خارطة الجيو-سياسية لمصلحته ولخلق الشرق الأوسط الجديد. ولم يعبر عن محاولة الاستعمار العالمي والصهيوني في هدم المجتمعات العربية وتصفية الثقافة والحضارة العربية التي تشكل أساسا مفاهيميا للتنمية البشرية ومستقبل الشباب العربي. إن غياب السياق السياسي من التحليل شوه وجرّد التشخيص من الأسس العلمية لفهم العلاقة بين ما يحدث في المنطقة العربية وما يتم من تخطيط عالمي لتشكيل منطقتهم مسلوقة القرار وفاقدة الأمل.

أما على المستوى الفلسطيني فكان مراجعتي حول مدى نجاح التقرير في إظهار

الخصوصية الفلسطينية وتأثير السياق الكولونيالي- الاستيطاني على عملية التنمية البشرية. فالوضع الفلسطيني يختلف في مضمونه عن باقي الدول لطبيعة الاحتلال الذي يشكل عائقا مفاهيميا وبنويًا على جميع المستويات بما فيها التنمية البشرية. فما يتعرض له المجتمع والشعب الفلسطيني من حروب ودمار وإجراءات عنصريه واقتلاع واغتراب وعنف الدولة الممنهج والمنظم نتيجة لطبيعة وأهداف الكيان الصهيوني العنصري ومحاولته في تصفية القضية الفلسطينية، وانعكاس التبعية العضوية الفلسطينية على الاقتصاد الصهيوني ودخول علاقات الاقتصاد الليبرالي الجديد من خلال بوابة السلام الاقتصادي مستخدمين أدوات العولمة كمدخل أساسي كله يعيق بالتأكيد التطور الطبيعي للتنمية، ويحرفه عن مسيرته في تحقيق التنمية البشرية المطلوبة. فعلى هذا المستوى لم ينجح التقرير في طرح السياق الفلسطيني بواقعية وكأن المسألة الفلسطينية تمثل إحدى المحرمات في تقارير التنمية البشرية الدولية مما يستدعي مراكز أبحاث فلسطينية للقيام بذلك والكشف عن وضع الفلسطينيين تحت الاحتلال والمعوقات التي تعيق أي شكل من أشكال التنمية بما فيها التنمية البشرية.

3. الخطاب: مفاهيم ومضامين أين التطابق بالسياق؟

بالنسبة للخطاب ومضمون التقرير، فيمكن القول بأن التقرير الحالي هو أكثر تماسكا عن ما سبقه من تقارير ويحمل القيم الصحيحة للتنمية البشرية على مستوى التنظير. وإن تشخيص التقرير من حيث طبيعة المشاكل والظواهر الاجتماعية التي تسود في هذه المرحلة من التاريخ كان موضوعيا في سياق رصد الواقع وتعريف قضايا ومشاكل بعض بلدان العالم. إلا أن إشكاليته التقرير كانت نظرية ومنهجية. فهناك فصل تعسفي وغير موفق بين التحليل الاجتماعي والاقتصادي والسياق السياسي، مع أن هنالك صعوبة في فصلهما خصوصا في هذه المرحلة التي نشهد فيها التلاحم بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة، وتعاضم لمنهجية تحليل الاقتصاد السياسي لفهم العلاقة بين الظواهر وإشكاليات التنمية ومصدر المخاطر وأدوات مواجهتها.

بالإضافة، فهناك غياب للتحليل البنيوي للسياق الرأسمالي العالمي ومسؤوليته كإحدى مصادر الخطر الأساسية على الدول النامية. فلم يتم وضع المجتمع الدولي وخصوصا النظام الرأسمالي العالمي أمام المسألة ولم يتم تفسير المرحلة السياسية التي يتم فيها التراكم الرأسمالي الجديد وإعادة إنتاج للهيمنة الاقتصادية من قبل الدول الرأسمالية على المصادر الطبيعية للدول النامية وخصوصا المنطقة العربية من نفط ومياه مستخدمين الحروب المفتعلة كآلية للهيمنة. أو تحليل أسباب إعادة تقسيم الجغرافيا السياسية في الوطن العربي من جديد مستخدمين هذه المرة الطائفية والدين، والعرق أدواتاً له. فالحروب الأهلية أو النزاعات المسلحة التي تجري حالياً هي بمساندة دولية وبتنفيذ إقليمي للأنظمة السياسية العربية السلطوية التي باتت دمية يتحكم بها الرأسمال العالمي الصهيوني. فمثلاً نرى أن الاستعمار أخذ عدة أشكال منها شكل الإرهاب التكفيري كما في سوريا واليمن وليبيا والعراق أو افعال أزمة كما يتم في مسألة أوكرانيا والتي يتخذها الغرب وسيلة لتجميد وتقليص التوسع الروسي وضرب مفهوم سيادة القانون الدولي وكأن الغرب فوق القانون، أو غياب الأمن البشري والغذائي ولكن مبهما في أسبابه مع أنه نتاج لمثل هذه الهيمنة والحروب المختلفة. فالتقرير لا يستخدم مصطلح الاستعمار أو الكولونيالية، أو المصالح الطبقية التي هي في الأساس مسؤولة عن ما آلت إليه الظروف في العالم من فقر، وبطالة، وعنق، وجشع، وقتل، وتمييز، وبالتالي يبقى تحليل الظواهر الاجتماعية مجرداً من السياق السياسي ويبقى مصدراً للمخاطر وعدم الاستقرار السياسي غير قابل للتحليل المنطقي لأنه ناقص بتجريده عن المشروع السياسي للاستعمار العالمي والصهيوني.

بالإضافة لذلك فإن استخدام الحروب التكفيرية في المرحلة الحالية ليس فقط لتفتيت الوحدة الجغرافية والسياسية للوطن العربي بل لخلق الفوضى الخلاقة التي تبناها النظام الرأسمالي لتفتيت الشعوب وضرب البنية التحتية والثقافية والحضارية للأمم من خلال الدمار المنهج. فلم يتم نقاش الدمار كآلية لضرب القدرات البشرية وفي الحضارة والثقافة العربية. فمن أهم المخاطر التي لم يتم تحديدها

والتي ستواجه الأجيال القادمة، هي محاولة القضاء على الحضارات والثقافات والانجازات التاريخية المتراكمة من تجارب الأمم والذاكرة الجماعية خصوصا التي شكلت في الماضي السياق التراثي والقيمي والأخلاقي والمادي للدول. فقدميرها كتاريخ ومعرفة وهوية سيؤثر سلبيا على الأجيال القادمة ويسلبها من حضارتها لتغرق في اغترابها ويستعاض عنها بقيم رأسمالية لا مضمون لها، غير موائمة للسياق الحالي، ولا علاقة لها بالتاريخ والتراث الحضاري والثقافي والمعرفي الذي تراكم من التجربة التاريخية والإنتاج الوطني.

وبالتالي إن الغياب المقصود أو غير المقصود لأبعاد العلاقة الغير متكافئة بين العالم الرأسمالي والدول النامية ورؤية العولمة بشكل ايجابي وتعريفها كأداة مهمة لانتقال بعض مظاهر وأدوات حضارية من الغرب والتي من المفترض أن تعبر عن الحالة العربية هو في حد ذاته تقصيرا نظريا لا ينسجم مع الصورة الحقيقية للعولمة التي اجتازت كل الحدود القومية وعززت قيم السوق من منافسة وريح بكل الوسائل الممكنة. فمثلا في الحالة الفلسطينية ما بعد اتفاق أوسلو تم تبني مفاهيم مختلفة معولمة كان منها اصطلاح "المفاوضات" المفرغ من مضمونه السياسي والذي استبدل مفهوم "المقاومة" كحق الشعوب في تقرير مصيرها وكأن المقاومة لتحرير الأرض من الاستعمار ليست عملية حضارية . بالمقابل استخدام الحروب للهيمنة الاقتصادية هي جانب من الأدوات الحديثة المعولمة والتي تشكل أدوات شرعية لا يحق مسائلتها. أو استبدال العمل المنتج الزراعي والصناعي بنشاطات غير إنتاجية أو تغيير في مفهوم البناء المعماري التقليدي العربي والإسلامي وتحوله الى شكل ناطحات سحاب على طراز المجتمعات الرأسمالية الحديثة أو تفعيل قطاع الخدمات ليأخذ شكل جديد في أنماط الاستهلاك مثل المقاهي والمطاعم والفنادق كإحدى مؤشرات النمو الاقتصادي والذي يعكس صورة قزمية للتطور والتنمية الاقتصادية.

4. عوامل داعمة ومعوقات بنيوية لتحقيق التنمية البشرية

كان هنالك إشارات مختلفة في التقرير حول مستلزمات عملية التنمية البشرية فعلى المستوى السياسي كان أهمها تحقيق الديمقراطية كأساس للحريات وصون الخيارات وكأن هنالك عدم فهم بأن هنالك غياب تام للممارسات الديمقراطية في المجتمعات العربية السلطوية، وتراجع لها في المجتمعات الرأسمالية التي تتحدد ديمقراطيتها النسبية فقط في الانتخابات في مساحة دولتها القومية ولكن بالمقابل تستبيح المجتمعات الأخرى وتشكل نفسها كديكتاتورية جديدة .

إشارة أخرى مهمة ذكرت في التقرير كانت قضية عدم المساواة والتي ارتفعت بنسبه 11% في الدول النامية وسببت إعاقة بنيوية في التنمية البشرية لأن عدم المساواة تنعكس سلبا على النمو والحد من الفقر ونوعية المشاركة الاجتماعية والسياسية إذ تجاوزت حدا معينا. فعدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص تسهم في سعي المجموعات النافذة الى الربح وبالتالي حصة اكبر من الثروة الجماعية. كل هذا يعيق التنمية، إن تقليص حجم الاستثمارات في الخدمات الأساسية والسلع العامة يكبح تصاعدية النظام الضريبي ويغذي الاضطرابات السياسية. فهل تم فحص هذه الظاهرة والتي تشكل السبب الرئيس لغياب التنمية والسبب الحقيقي لاستمرارها ومأسستها بنيويا؟ ومن المسؤول عنها؟ وكيف يمكن التعامل معها؟ أسئلة لم يتم الإجابة عليها في التقرير.

كما أن الباحث شدد على فكرة المواطنة وحق الفرد في التعليم والصحة وركز على روح المساواة والتعاقد في الرعاية مع أن التحليل الواقعي والقيم السائدة للمجتمعات الحالية هي قيم الليبرالية الجديدة التي تركز على الفردية وخصوصا أن المجتمعات الرأسمالية تتجه نحو تراجع وإضعاف دولة الرعاية .

هنالك إشكالية عند نقاش خيارات الشعوب وآمالهم في التنمية البشرية وعجزهم في تحقيق التنمية بدون فهم تأثير هذه المفاهيم والتأثيرات على اقتصاديات الدول النامية لأنه ينتج تحليلا مشوها ولا يشكل تفسيرا منطقيا لأسباب فقر الدول

النامية أو عدم قدرتها على التحكم في مصادرها وتقرير خياراتها التنموية. وبالتالي في ظل غياب تحليل طبقي للسياق الاقتصادي العالمي الجديد المهيمن والذي لا يحمل في طياته الوجه الإنساني، يغيب عن التقرير التحليل الموضوعي. فكيف يمكن أن نتحدث عن الإمكانيات والفرص الحقيقية لتحقيق التنمية في الدول النامية في ظل غياب حق تقرير المصير لهذه الدول. فالظواهر الاجتماعية السلبية التي تم نقاشها بإسهاب من توسع الفجوة الطبقية وعدم المساواة في المجتمعات والاستغلال بكل أشكاله والعنف والعبودية في شكلها القديم والجديد واستحواذ فئة قليلة من العالم على موارد ومصادر المجتمعات المحلية هي جميعها تعكس جوهر الاستغلال الاقتصادي والطبقي والعلاقة الغير متكافئة بين العالم الرأسمالي العالمي والدول النامية. فهذه العلاقة المبنية على علاقة غير متساوية تسبب حالة من العجز وتصبح الدول غير قادرة على تطوير الشروط الاقتصادية لقيام التنمية البشرية وتتنفي كل أشكال التنمية المحلية والوطنية لحساب التنمية العالمية العابرة الحدود. لا يمكن أن نعزي المسؤولية الوحيدة لغياب التنمية للنظام الرأسمالي العالمي فهناك أسباب أخرى أكثر ثانوية ولكن ذات أهمية وهي طبيعة الانظمة السلطوية الوطنية التي تحولت فيها الانظمة الاقتصادية إلى اقتصاديات ريعية لا تحتاج إلى أي جهد ومغامرة. فغياب الإرادة السياسية للأنظمة الوطنية والمحلية، والمصلحة الطبقية لديها تضعف قدرتها على التحكم بمصادرها فيصبح تحقيق التنمية البشرية حلماً لا يمكن تحقيقه ضمن هذه الظروف.

قضايا أخرى لم يتم تحليلها وتشكل عائقاً أمام التنمية البشرية هي العلاقة بين غياب الاستقرار والأمن الاقتصادي وانعكاساته على الاستقرار الغذائي والصحي. فمع أن التقرير يطرح تشخيصاً صحيحاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية وينتقد ما يحدث من إقصاء وهيمنة، لكنه يبقى هذا التحليل بمستوى التبشير والتعميم. فحين يتحدث التقرير عن انجازات العولمة وخصوصاً في قطاع التعليم والصحة، لا يطرح خطورة أبعاد النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد على هذين القطاعين الحيويين المؤثرين على فئات اجتماعية واسعة. فتعميم خطاب ونظام الليبرالية

الجديدة وآلياتها وأهمها العولمة والخصخصة لا تساعد في تحقيق التنمية اقتصاد السوق سيكون كارثيا على الأجيال القادمة من حيث قدرتهم على تفسير واقعهم بشكل نقدي وإعادة إنتاجه بشكل مناسب يخدم التنمية البشرية. بالإضافة فإن القطاع الصحي الذي يتم خصصته بناءً على دعوة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا يتم تحليل أبعاده الكارثية على النظام الصحي ونوعية الخدمات المقدمة للفقراء. فهو لم يشر من قريب أو بعيد لأبعاد وتأثيرات هذه المفاهيم والآليات على طبيعة الخدمات المقدمة للفقراء وحققهم في الحصول على خدمات نوعية.

5. المفاهيم وعلاقتها بالمنهجية

على المستوى المفاهيمي، فمن المفترض لمثل هذه التقارير الدولية أن تكون مهنية ومستقلة عن المواقف السياسية للدول المهيمنة. فمثلا كيف يمكن لتقرير دولي أن يتناسى ما يحدث في فلسطين من حروب وعنف ممنهج يعيق الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في التنمية، أو يغيب عنه ذكر مفهوم «الاحتلال» بعد احتلال العراق واستمرار احتلال فلسطين، ويصبح التحليل عاما جدا لا يخاطب القضايا الخاصة لبعض البلدان والتي تشكل حالات مهمة واستراتيجية تؤثر على السلم العالمي والإقليمي من جانب، وعلى حقوق الإنسان وتحقيق التنمية من جانب آخر، حتى أنه لم يتم إدماج هذا النقاش بشكل أمثلة أو نماذج. فإذا لم يلق مفهوم الاحتلال لموضوعية التقرير وإذا لم تتح الفرصة بأن يكون التحليل لهذه النماذج بشكل متكامل فلماذا يتم شملها ضمن المؤشرات الإحصائية بتجريد عن السياق وتصنيفها من دول فيها تنمية بشرية متوسطة؟

أما على مستوى المنهجية فالتقرير كان أكثر شمولية من غيره لأنه ناقش العوامل التي تعرض التنمية البشرية للمخاطر وهذا كان ايجابيا من حيث المضمون. ولكن الأهمية ليست فقط في تحديد الإشكاليات بل في نقاش سبل الحل وتطوير أدوات أو آليات بناء الجاهزية والمنعة إزاء هذه المخاطر، والتي ركز عليها التقرير في العنوان ولكن كان ضعيفا أو حياديا في طرحه لها على مستوى التحليل. فكان

التقرير عاما يكرر نفسه في التحليل في كل أجزائه. فمثلا لا يشير التحليل للأسباب السياسية الحقيقية لبروز هذه المخاطر وبالتالي لا يضع المسؤولية على أحد بل يبقى حياديا يتعامل مع التنمية كأنها عملية تقنية من المفترض أن تجد الأدوات التقنية والإدارية الصحيحة لكي يتم تعديلها. فمثلا لا يشير بجرأة إلى القوى السياسية المسؤولة عندما استخدمت الحروب والنزاعات الداخلية الطائفية والدينية والعرقية لتراكم رأسمالي جديد من خلال تشغيل اقتصاد الحروب. ولم يناقش أبعاد سياسات التكيف الهيكلي التي قامت في ضرب أسس التنمية في الدول النامية من خلال ضرب القطاعات الإنتاجية من زراعة وصناعة مسببة لفقر بنيوي مزمن متعدد الجوانب، وبطالة هيكلية لا يمكن تخفيفها إلا من خلال حلول جذرية، والتي لم يتم طرحها حتى الآن كبدايل في التقرير. فمثلا كان من الضروري أن يتم نقاش بعض مفاهيم بديلة بدل العولة التي ثنى عليها كأداة ايجابية للتنمية مع أنها كانت سببا في تعميق التبعية ومحو الهوية المحلية الضرورية للتنمية البشرية. فلم يتم التركيز على تطوير مفهوم الاعتماد على الذات أي الاقتصاد المقاوم كبديل عن الاقتصاد التابع الذي لا يراعي حاجات المجتمع أولا. أو مفهوم التنمية المستقلة الذي كان مفهوما مهما وأساسيا في مرحلة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي كآلية لمواجهة الهيمنة الاستعمارية.

محدودية التقرير كانت أيضا على مستوى الحلول من حيث الاستراتيجيات لأنها لم تكن حلول بنيوية تصيب تغييرات مطلوبة في النظام والمؤسسات، ولم تكن مسؤولة لأنها تبنت حلاً ليبرالياً بأبعد الحدود ووضعت الفرد أمام مسؤولية صعبة من المفترض أن يتحمل عبء تمكين وتطوير ذاته وأسرته لمواجهة المخاطر من خلال التعليم والرعاية الصحية والعمل والادخار لفترات الأزمة... إلخ. فوضع الفرد بموضع المسؤول على الحل في ظروف مستعصية تشكل قمة التخاذل والهروب من المسؤولية. فالفرد في هذه الظروف أصبح فريسة لأخطاء ارتكبها غيره من المسؤولين في دوائر القرار، أولها المستوى الدولي، من خلال التحكم واستغلال مصادر مجتمعه وقدراته وعدم ترك الفرصة لاستقلال قراره التتموي وثم الإقليمي

والمحلي التابع الذي لا يرى له أي دور في المبادرة والمواجهة وبالتالي يصبح أيضا فريسة للأجندة العالمية. ومن الجدير بالذكر أن معظم المخاطر المذكورة في التقرير هي من صنع الإنسان، إلا الكوارث الطبيعية التي من المفترض أيضا أن يكون هنالك مستوى من الجاهزية النسبية لمواجهةها من قبل الحكومات.

6. المسؤولية والمحاسبة لمن؟

في بداية هذه المراجعة كان موقفي بأن الدولة وأدواتها هي المسؤولة الأولى أمام فقدان شروط التنمية البشرية، وبالتالي لم يوضح التقرير من المسؤول عن ما آلت إليه ظروف العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص. وأن عدم الإشارة لمن المسؤول عن ما آلت إليه الظروف في العقد الأخير يحرم المجتمعات من حقها في المحاسبة. فالتقرير لا يحاسب المسؤولين الحقيقيين على ما آلت إليه الظروف العالمية من توسع وتفاقم الأخطار وزيادة المعاناة. فإن بروز وترسيخ أدوات جديدة قديمة منها الحروب والعقوبات وبروز شكل جديد من العبودية، والاستغلال الطبقي والتجارة بالبشر وأهمها التجارة بالجنس للنساء والأطفال وتجارة الأعضاء هي أيضا أدوات إضافية للتراكم الرأسمالي الجديد. فالاستغلال المادي في الموارد من نفط وغاز والذي كان سببا للحروب والمعاناة هو أيضا من صنع الدول القوية التي تتنافس الآن لإعادة تقسيم العالم والنيل من موارده المادية والبشرية على السواء ويبقى البشر هم المستضعفون في هذه المعادلة وتبقى الدول المستعمرة بدون محاسبة.

على مستوى آخر، كانت مسؤولية التقرير إيجاد أطر تفسيرية لواقع المجتمعات وأن لا يقوم فقط بالالتزام بإطار العولمة كإحدى المسلمات والأدوات التحديثية للتنمية ورؤيتها أداة تحسينية وكأنها مناسبة للدول النامية. فهذه هي أيضا إشكالية بحد ذاتها ومن المفترض أن يتم البحث فيها. فهناك كثير من التقارير والدراسات الأكاديمية التي كشفت بوضوح الآثار السلبية للعولمة وخصوصا على الفقراء والنساء. فمشروع الليبرالية الجديدة الذي في تشكيكه للنظام الاقتصادي في العالم الجديد اعتمد أولا على مبدأ تقليص دور الدولة في الخدمات الاجتماعية

ونقلها الى القطاع الخاص مما أنتج أنظمة ثنائيّة موازية، الأولى خاصة ذات نوعية عالية تستهدف الأغنياء والمقتدرين يديرها القطاع الخاص، والأخرى عامة أي خدمات المؤسسات العامة والتي تتدنى فيها النوعية وتستهدف الفقراء. فيبقى الفقير هو الوحيد الضحية في الخدمات المقدمة والتي لا تشير أبداً الى العدالة الاجتماعية وحق الإنسان بالخدمة النوعية.

في سياق المسؤولية والمحاسبة فإن اعتماد مفهوم الأمن البشري والذي تم اعتماده أيضاً في تقرير التنمية البشرية قبل عشرين عاماً ولم يتحقق، من المفترض أن يتم طرحه مرة أخرى في هذا التقرير ولكن بشكل جديد يرتبط في المخاطر وآثارها والتي تقوض الانجازات. فيعرض التقرير قضايا مناطق النزاعات المسلحة والتي تشكل حوالي خمس سكان العالم أو حوالي 1.5 مليار شخص يتأثر بها منهم نازحين نزوحاً قسرياً بفعل النزاع أو الاضطهاد. فهناك 45 مليون شخص وهو الرقم الأعلى في 18 عاماً وأكثر من 15 مليون هم لاجئون وهنا يمكن القول أن في مثل هذه الظروف لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وفي ظروف عنف مكثف يتعرض المجتمع بكافة فئاته للخطر ولكن النساء يصيبن نصيب الأسد. في أكثر هذه المناطق تتعرض النساء لمخاطر تهدد أمنهن الشخصي وتنتهك حقوقهن في مثل هذه الظروف. فإن النساء يتحملن أشكال عنف يؤدي إلى شلل حياتهن العامة ومعاناتهن في الحياة الخاصة. وكما يبين التقرير أن المجتمعات التي تواجه نزاعات مسلحة يمكن أن تؤخر تقديم الخدمات وتأمين الحماية الاجتماعية، وهنا النساء أيضاً لهن نصيب كبير في مثل هذا الانكشاف. في هذا السياق يمكن أن نتذكر لاجئي العراق وسوريا بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين واجهوا الاقتلاع للمرة الثالثة في قطاع غزة وبعد الحروب الأخيرة التي دمرت الحجر والبشر. فالنساء في مناطق النزاعات المسلحة تواجه خطر الدمار والاستغلال الجنسي والحرمان من أبسط حقوقهن في الاستقرار وحماية العائلة. وهنا يتم توثيق هذه الانتهاكات من قبل مؤسسات حقوق الإنسان وحقوق المرأة ولكن لا يوجد حلاً جذرياً لهذه القضايا وخصوصاً أن مصدر هذه النزاعات والإخطار هي مصالح الدول الرأسمالية التي نفسها تدعم هذه المناطق بالسلاح من جانب، وتوثق وتقدم مساعدات إنسانية من جانب آخر.

7. قراءة مؤشرات التنمية البشرية في فلسطين

مع أن التقرير هو تقريرٌ عالمي ومن الواضح أن هنالك استحالة في نقاش خصوصية كافة الدول، إلا أنه كانت هنالك حاجة للإشارة إلى خصوصية السياق لفلسطين كدولة وحيدة لا زالت تحت الاستعمار الكولونيالي، وبالتالي تكون معوقات التنمية فيها مختلفة كان من الضرورة أن يتم الالتفات إليها. فتعامل التقرير معها رغم ظروفها كغيرها من الدول النامية، وقام بتصنيفها حسب دليل التنمية البشرية ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة على أساس المعايير والمؤشرات الدولية. إن هذا التصنيف مشوها ويمثل سيفاً ذا حدين، فمن جانب يبين وكأن الاحتلال لا يشكل عائقاً بنيوياً لتحقيق التنمية البشرية، وأنه رغم طبيعته فهناك فرصة سانحة ليحقق الفلسطينيون حقهم في التنمية؛ وخصوصاً أن بعض البلدان العربية الأخرى مستقلة "سياسياً" تم تصنيفها ضمن مجموعته التنمية البشرية المنخفضة وهذا إذاً يظهر فلسطين بشكل أفضل. ومن جانب آخر من الممكن قراءة هذا التصنيف بشكله الإيجابي ليمثل إحدى الأمثلة والنماذج التي تعكس خصوصية الشعب الفلسطيني الذي يواجه الاضطهاد ولا يقبل الاستسلام وبالتالي من خلال مثابرتة وتحديه وصموده ومقاومته استطاع أن يحقق درجة من التنمية البشرية. فمثل هذا النموذج يمكن أن يشكل أساساً لإرساء مبادئ التنمية المقاومة وآليات تمكين الشعوب التي تعاني من الاستغلال والاضطهاد مثل الشعب الفلسطيني. بشكل آخر يشكل النموذج الفلسطيني البديل الذي من خلال مقاومته المستمرة تعلم كيف يمكن للعنصرية والإقصاء والتمييز وغياب الأمن البشري وإرهاب دولة المحتل أن تخلق نموذجاً للتحدي ونمطاً مختلفاً من التنمية البديلة الجماهيرية، أي تشكيل نموذج آخر غير كلاسيكي يعتمد على مقومات محدودة. فهناك قناعة لدى المجتمع المدني بإرادته المعنوية بأن هنالك ضرورات تنموية للمجتمع من المهم أن يتم تدبيرها لبقائه وصموده وعدم استسلامه وهذا يعتبر إحدى الأساسيات في التنمية البشرية.

هنالك أيضا احتمال آخر لغياب نقاش فلسطين في تحليل التقرير. فهناك إمكانية أن الكاتب التزم في تصنيف فلسطين المحتلة في إطار الدول التي تعيش النزاعات المسلحة مع أنه تصنيف غير ملائم، ليصف فلسطين التي تزرع تحت احتلالا كولونياليا- استيطانيا يقضى على الشروط الضرورية للتنمية البشرية بسبب سياساته التعسفية والعنصرية والتي بدورها تقضي وتثبي مقومات التنمية. إن تصنيفها ضمن هذه الفئة من المجتمعات هو في نظري موقفا سياسيا وذلك للخروج من مأزق التحيز ولعرض التقرير بشكله الحيادي والموضوعي ليصبح أكثر مهنية حسب الاصول والمعايير الدولية. فهناك تفسيراً مغلوطا ومشوها للتنمية إذا تم تفرغها وعدم ربطها في سياقها وواقعها السياسي لأن عملية التنمية ومعوقاتها والمخاطر التي يواجهها المجتمع بسبب غيابها هي جميعها نتيجة لظروف سياسية . ومن هنا تتبع أهمية إنتاج تقرير التنمية البشرية الخاص بفلسطين ليكون أداة للتحليل والجدل التنموي الذي غاب لفترة من الزمن وخف الصوت الذي كانت مهمته الأساسية عرض الوضع التنموي لفلسطين تحت الاحتلال ووصف معاناة الشعب الفلسطيني للعالم لعله يستطيع أن يوجه عملية التنمية ويحفز النقاش والجدل حول التنمية المسلووية.

8. مؤشرات عالمية وفلسطينية : مقارنة نقدية

أما الجزء المتبقي من الورقة فهو محاولة لقراءة التقرير برؤية فلسطينية ونوع اجتماعية وتحليل المؤشرات والمعلومات المتوفرة ووضعها في السياق الصحيح.

إذا تناولنا بعض المؤشرات التي تم عرضها في التقرير العالمي حول فلسطين فيمكن القول أن فلسطين هي أفضل نسبيا من كثير من الدول النامية المستقلة سياسيا في آسيا وأفريقيا بسبب قناعة الناس بأن هنالك قيمة للمواجهة وتذليل المعوقات الاحتلالية كون المواجهة والمقاومة هي قيمة أساسية لتعزيز الوجود الفلسطيني لتصبح حياته وتعليمه وصحته وسلامته عائلته هي التحديات التي يواجهها المجتمع ولديها قيمة سياسية واجتماعية واقتصادية ومعنوية.

فحسب المؤشرات الإحصائية في التقرير عامة فهناك مؤشرات لم يتم التمييز فيها على أساس النوع الاجتماعي ولهذا سيتم التركيز على المؤشرات التي عرضت المعلومات على أساس النوع الاجتماعي وميزت بين الجنسين. فمثلا حسب دليل التنمية البشرية لفلسطين والذي يقاس عالميا بمتوسط العمر المتوقع للفرد ، ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي كان معدل مؤشر التنمية هو 6.8 وبالتالي صنفت فلسطين ضمن المجموعة المتوسطة وكان موقعها في الجدول العالمي رقم 107 من مجموع 187 دولة.

فإذا اخترنا بعض المؤشرات العالمية في التقرير مثل مؤشر التعليم يمكن القول إن التقرير بشكل عام بين أن هنالك تباطؤ في التقدم بين عام 2008 و 2013 وظهر جليا في الدول العربية ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية. وهنالك تفسيرات مختلفة لهذا ، منها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي كان لها تأثيرا مباشرا عليها. فمع أن التعليم الابتدائي تحقق فيه إنجاز كبير قاربت معدلاته إلى 100 % فكانت الصعوبة والتراجع في مراحل التعليم اللاحقة فلم يكمل 43 % من الطلاب الملتحقين بالمدارس الابتدائية هذه المرحلة ولم تتجاوز المعدلات الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية 39% والحصيلة أن الانتقال من الابتدائي الى الثانوي والعالي لا يزال غير مقبول. عند مقارنة هذه المؤشرات في السياق الفلسطيني فيبين التقرير أن نسبة السكان الحاصلين على التعليم الثانوي على الأقل هم 56.7% والملتحقين في التعليم العالي 49%. وهذا من ناحية أفضل من بعض البلدان الاخرى في الدول النامية ، ولكن كتوجه يشكل امتدادا للظاهرة العالمية والتي يتناقص فيها معدلات التسجيل كلما ارتفعت مرحلة التعليم. أما معدل التسرب من المدارس في فلسطين فهو 0.7% ومعدل عدد التلاميذ للمدرس 24 وهي معدلات مقبولة حسب المعايير الدولية.

أما المؤشرات الأخرى الفلسطينية التي ذكرت في التقرير ، فهناك مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي أو ما يعادل القوة الشرائية ، فكما عرض التقرير هنالك فجوة نوع اجتماعيه بين الاناث والذكور. فتبلغ النسبة للإناث

1,651 وللذكور 8,580 أما بالنسبة لمؤشرات أخرى والتي عرضت على أساس النوع الاجتماعي فهي كما يلي:

معدل المشاركة في القوى العاملة	إناث: 15.2 %	ذكور : 66.3%
دليل التنمية حسب الجنس	0.612	0.628
العمل المتوقع عند الولادة	75.0	71.5
متوسط سنوات الدراسة	8.4%	9.3%
العدد المتوقع لسنوات الدراسة	14:0	12:5

هذه فقط هي المؤشرات الموجودة حول فلسطين في التقرير العالمي على أساس النوع الاجتماعي والتي منها يمكن أن نستنتج بأن هنالك تقدم بشكل عام في وضع المرأة في بعض المجالات وتراجع في أخرى. فمثلاً حسب جهاز الإحصاء الفلسطيني فهناك تقدم في واقع معرفة القراءة والكتابة لدى الإناث والتي ارتفعت حوالي 10% ولكن الفجوة بين الجنسين لا زالت موجودة لصالح الرجال بفارق يبلغ 4%.

9. المرأة والعمل

أما بالنسبة للمرأة والعمل فالتقرير العالمي يشير إلى أن المرأة بشكل عام تواجه كثيراً من القيود الهيكلية المتداخلة والتي تحد من قدرتها على التصدي للمخاطر والمشاركة بالعمل الرسمي، وبالتالي لا تزال المرأة متأخرة عن الرجل من حيث المشاركة في سوق العمل 51% مقابل 77% ويبدو الوضع أسوأ في الدول العربية حيث لا تتعدى نسبة النساء في سن العمل اللواتي يشاركن في سوق العمل 25% مقابل 73% للرجال.

أشار التقرير بشكل عام أن الأجور بقيت تعيش حالة ركود على الرغم من النمو الكبير في الإنتاجية بين عام 2000-2011 واقتصرت زيادة الأجور الحقيقية على 5% فقط في الاقتصاديات المتقدمة و15% في أمريكا اللاتينية والكاريبي، بينما ارتفعت ارتفاعا ملحوظا في آسيا حوالي 94%. بينما تراجع في منطقة الشرق الأوسط، أما في فلسطين بلغ الاجر اليومي للإناث 81.2 شيقل وعند الذكور 100.1 شيقل في العام 2013 .

أما بالنسبة للبطالة فالنتقرير يبين ارتفاع نسبة البطالة بعد أزمة 2008، وفي بعض البلدان ارتفع معدل البطالة طويلة الأمد ما لا يقل عن 20%، بين الأعوام 2007 و 2012 حوالي 200 مليون شخص يعانون من البطالة في العالم اليوم. أما في فلسطين بلغ معدل البطالة عند الإناث 35.0% في عام 2013 في حين كان 13.8 % في عام 2001، في المقابل بلغت هذه النسبة 20.6% عند الذكور في 2013. وجدير بالذكر أن معدلات البطالة كانت الأعلى عند الإناث الحاصلات على 13 سنة دراسية فأعلى حيث بلغت 47.0 % في العام 2013. هذه المؤشرات تدل أن هنالك علاقة عضوية ما بين الاستقرار السياسي والاقتصادي فلا يمكن أن يكون هنالك عمل لائق أو فرص عمل تشغيلية تستطيع أن تحسن من مستوى المعيشة بغياب الاستقرار السياسي. فمثلا لا يمكن أن نتحدث عن عمل لائق أي حماية اجتماعية عندما تبلغ نسبة الافراد المنخرطين في العمل الغير نظامي في العالم 40% مما يؤكد انه لا يوجد أي محاولة جدية من الحكومات لسياسات اجتماعية أو تشغيلية.

أما في فلسطين وحسب مؤشرات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، بلغت نسبة المرأة في القوى العاملة 17.3% في 2013، مقابل نسبة 10% في التقرير العالمي ولكن رغم اختلاف هذه الأرقام تبقى مشاركة الذكور حوالي 4 أضعاف مشاركة النساء مع وجود فجوة في معدلات الأجرة اليومية بينهما. بالإضافة، هنالك تفاوت جغرافي فمثلا يشكل عمل الإناث في الضفة الغربية 57.2% مقابل 76.4% للذكور. أما في قطاع غزة فنسبة المرأة في القوى العاملة هي 22.8 % مقابل 31.4% للذكور؛ وفي المستوطنات 0.8% للإناث و11.5% للذكور. وكما أشارت مؤشرات الإحصاء

الفلسطيني فإن أعلى نسبة لمشاركة النساء في قوة العمل هن النساء اللواتي أنهين 13 سنة دراسية وأكثر، بينما أعلى نسبة للرجال هم الذين حصلوا على 1-6 سنوات دراسة فقط. ومن هنا نستنتج بأن مشاركة النساء في سوق العمل تتطلب مؤهلات أعلى من الذكور أو سنوات دراسة طويلة للانخراط، بينما لا يتطلب هذا من الرجال لسببين، أولاً: لأن طبيعة سوق العمل لا يتطلب مهارات فنية وأكاديمية عالية، وثانياً: لأن الرجل يمثل ثقافياً المعيل الأساسي وبالتالي له الأفضلية في سوق العمل.

كما تشير مؤشرات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أيضاً بأن المشغل الرئيسي للإناث هو قطاع الخدمات فحوالي 60% من النساء هن في هذا القطاع بينما لا يتجاوز 32% للذكور. أما في قطاع الزراعة فهناك حوالي 23.7% من النساء منخرطات فيه بينما لا يتجاوز 8.9% للرجال. وهنا يمكن القول أنه تم تأنيث قطاع الخدمات والزراعة لكونهن امتداداً للدور الإنجابي للنساء وتبعاً لذلك تحددت أجور متدنية تتناسب مع القيمة المتدنية للأدوار التقليدية. ويمكن تعريف هذا في السياق الفلسطيني بأنهن يعانين من العزل الأفقي، أي يتركز وجودهن في قطاعي الزراعة والخدمات وغيابهن بشكل شبه كلي من قطاعي البناء والمواصلات والإنتاج. والأهم من ذلك أنه على مدى إل 17 سنة الماضية تراجعت حصة النساء من التشغيل في القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) بشكل كبير بينما ازدادت نسبه تشغيل النساء وتركزها في قطاع الخدمات. فالزراعة تم تهميشها من قبل السلطة الفلسطينية وذلك تنفيذاً لسياسات البنك الدولي والتي لم تقدم الدعم المالي لهذا القطاع وخصوصاً أنه يعتمد على الأرض والمياه أي المصادر الطبيعية والتي تمثل سلعة سياسية لا يوجد تحكم وسيادة عليها من قبل السلطة الفلسطينية. وبالتالي تم ضرب القطاع الزراعي الممثل لاقتصاد المقاومة والصمود وأساساً لحل أزمة البطالة.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن فلسطين تتشابه مع باقي الدول العربية في قضية بطالة الشباب فإن شريحة الشباب تعاني من نسب بطالة مرتفعة وينطبق بشكل

خاص على النساء حيث تصل نسب البطالة بين النساء الشابات أربعة أضعاف نسب البطالة بين النساء الأكبر عمراً (أكثر من 25 عاماً)، كما تصل إلى ضعفي نسب البطالة لفئة الشباب من الرجال. وفي نفس الوقت فإن النساء الشابات (أقل من 25 عاماً) اللواتي يحملن شهادات الثانوية العامة يعانون من بطالة مرتفعة تصل إلى أربعة أضعاف نسب البطالة التي تعاني منها النساء الأكبر عمراً واللواتي حصلن على نفس الدرجات العلمية.

10. النساء والفقير

بشكل واضح طرح التقرير أن هنالك تقدماً في الحد من الفقر، ولكن لا يزال في العالم أكثر من 2.2 مليار شخص يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد أي 15% من سكان العالم وتفتقر نسبة 80% من سكان العالم إلى الحماية الاجتماعية. حوالي 12% من سكان العالم يعانون من الجوع المزمن ويعمل أكثر من 1.5 مليار أو نصف العمال في القطاع الغير نظامي أو في أنماط عمل غير مستقرة.

هنا نصيب النساء من هذه المؤشرات يتوسع في كل مرحلة بسبب عوامل مختلفة. ويحدد التقرير الفئات الأكثر تعرضاً للخطر وكيف أن هذه الفئات تتداخل فيها القيود وتحد من قدرتهم في التصدي للخطر مثل الفقراء من أقلية معينة أو النساء من ذوي الإعاقة، والفقراء في الريف، والأقليات الإثنية والدينية المجردة من حقوقها، والسكان الأصليون والتي نسبتهم 5% من سكان العالم. وبالتالي تبقى هذه الفئات مجردة من الدعم اللازم لبناء القدرة على الصمود. إن أهمية طرح قضية الفقر في أبعاده المتعددة يلزمه أيضاً استراتيجية متعددة الأبعاد في مواجهتها، وبالتالي فإن مفهوم التنمية البشرية في نهجها المتعدد والذي يجمع ما بين دعم الدخل وإيجاد فرص عمل وتحسين الرعاية الصحية وتوسيع فرص التعليم هي استراتيجية واضحة وفعالة وتتعامل مع الفقر المتعدد الأبعاد بشكل واقعي أو بنوي ولكن لم يتم تبنيها حتى الآن مما يزيد من نسب الفقر مع أن جميع خطط المؤسسات الدولية توجه الجهود في التخفيف منه.

أما بالنسبة لفلسطين حسب تقرير التنمية البشرية العالمي فالسكان المعرضون للفقر المتعدد الجوانب تتمثل نسبتهم في 7.4%، والفقر المدقع حوالي 0.1% وخط الفقر الوطني 21.9%. فمن الممكن القول أن وضع فلسطين لا يتعارض أو يختلف جذريا مع أوضاع أخرى في العالم ولكن يبقى نسبيا أفضل وذلك بسبب التضامن الاجتماعي أي شبكة الدعم الاجتماعي التي تشكلها الأسرة الممتدة ومؤسسات المجتمع المدني والذي افتقدته كثير من العائلات في العالم. أما حسب جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني مثلا، نسبة الأسر الفقيرة التي ترأسها النساء في قطاع غزة تزيد عن النسبة في الضفة 29.7% و22.5% على التوالي للعام 2011 وهذا قبل الحرب الأخيرة. فماذا يمكن أن يكون ما بعد الحرب الأخيرة؟ فمن المؤكد أنها ستكون أعلى بكثير بعد أن خسرت عائلات كثيرة المعيل الأساسي بعد استشهاده واستنفاد جميع موارد العائلة المدخرة.

وقد ركز التقرير على أن هنالك ضرورة في طرح قضية الحماية الاجتماعية للجميع وليس فقط للعاملين والعاملات لان الحماية تبني مناعة للأفراد وتسهم في تعزيز مناعة الاقتصاد ككل. فهنالك قناعة أن جميع البلدان أيا كان مستواها الإنمائي يمكنها تأمين الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية للجميع، ولكن ما يحدث هو العكس تماما فهنالك صعوبة في تحقيق هذا حتى للعاملين لأسباب كثيرة تم ذكرها سابقا.

11. قتل النساء / انعدام الأمن الجسدي

إن عدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم المساواة بين الناس، والنزاعات والحروب تسبب جميعها صدمات على مستوى الأمن الاجتماعي وأمن الإنسان. فالعنف الاحتلالي، والمذهبي والإرهاب الفكري والصراع بين مجموعات المصالح وانهيار شبكة الأمان الاجتماعي وانهيار المرجع الأخلاقي والقيمي كلها تؤثر سلبا على حياة الناس فتزيد من الجرائم والعنف الأسري والقتل، وتقدر منظمة الصحة العالمية أن حوالي 4,400 شخص يموتون يوميا بسبب أعمال العنف المتعمدة. وفي

أكثر الأحيان يتم ارتكاب الاغتصاب وأعمال وحشية هدفها ممارسة السلطة ضد المجتمعات والنساء.

وفي هذا السياق يمكن أن نشير أن هنالك تقاريراً حديثة وأهمها التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية 2014 تتحدث عن العبودية الجديدة والتي تمثل الاستغلال الأقتصادي والتجارة بالبشر والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال، واستغلال الأطفال في الحروب فمثلا هنالك 35.8 مليون شخص ينتمون الى العبودية الجديدة من زواج قسري وعمل قسري للنساء والأطفال وبيع الأطفال وكما وضحت هذه التقارير أن الضحية الأولى لمثل هذه الإشكالات من الاستغلال هن النساء والأطفال ونرى أن الحروب والنزاعات المسلحة لها ارتباط وثيق في هذه الظواهر وقد تم الكشف عن هذه الإشكالات من الاستغلال وخصوصا الاستغلال الجنسي في مخيمات اللجوء السورية في الأردن وتركيا وأيضا في العراق، والذي يرتكبها نظام الإرهاب التكفيري.

ولكن إذا نظرنا للنساء فهنالك ملاحظة تمت الإشارة لها في التقرير بأن الخوف من العنف أصبح مصدرا للقلق عند النساء أينما كن ومصطلح السلامة الجسدية له معنى ملموسا لأن النساء يخشين الاغتصاب يوميا في العديد من المجتمعات .

فمثلا على المستوى الفلسطيني تقرير التنمية لا يحتوي على أي معلومات من هذا النوع ولكن حسب مركز الإرشاد القانوني هنالك 27 امرأة تعرضت للقتل في فلسطين خلال عام 2013 على خلفيات مختلفة منها 15 في الضفة الغربية و12 في قطاع غزة وبزيادة بلغت أكثر من الضعف عن عام 2012 الذي شهد مقتل 13 امرأة.

12. النساء في الحياة العامة:

تواجه المرأة في مختلف أنحاء العالم إجحافا في حقها في التمثيل السياسي والوطني. إن حصتها في المتوسط لا تتجاوز 21% من المقاعد البرلمانية الوطنية ولكن وضع المرأة في أمريكا اللاتينية والكاريبي هو أفضل، حيث تشغل المرأة حوالي 25%

من مجموع المقاعد. أما في برلمانات الدول العربية فحصة المرأة لا تتجاوز 14% من المقاعد.

بشكل عام في العالم لا يوجد علاقة بين التعليم والتأهيل والمشاركة في التنمية أو المشاركة في السياسة كما يوضح التقرير فالانتماء العرقي أو الديني أو الإثني أو الفئوي كما في فلسطين هي عوامل أكثر حسماً في تحديد نوعية وطبيعة المشاركة في السياسة وبالتالي يبقى الفرد أسيراً لهذه العوامل والضوابط لتحديد حقه في العمل والتعليم والمشاركة السياسية. وهنا تغيرت مكونات المواطنة وأصبحت عوامل القوة هي التي تحدد المواطنة وهذا يشير إلى أن التنظير في تحقيق التنمية البشرية للجميع هو حلم لا يمكن تحقيقه في هذه المرحلة والظروف السياسية هي على ما هي عليه.

ولكن هل يمكن لهذه العوامل المذكورة أن تلعب دوراً في تحديد نسبة وطبيعة مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة العامة؟ لا أظن أنها كلها مناسبة لواقعنا ولكن بعضها يمكن أن يكون بالإضافة إلى الفئة السياسية والأصول العشائرية والجغرافية. فإذا اطلعنا على أوضاع المرأة الفلسطينية نرى أن هنالك 21% من أعضاء الهيئات المحلية هن نساء في الضفة مقابل 79% ذكور في 2012، و 26.8% من أعضاء مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية هن إناث مقابل 73.2% ذكور في عام 2011، 26.2% من الصحفيين هن نساء مقابل 73.8% ذكور، خلال عام 2012 / لم تزد نسبة السفيرات في فلسطين عن 4.4% وهنالك 40.6% من الموظفين في القطاع العام من النساء خلال عام 2012 ولكن في مستويات منخفضة. فمع أن فلسطين هي في مرحلة تحرر وطني وإن النساء جزءاً لا يتجزأ من هذا النضال إلا أنه لا يوجد هنالك أي علاقة بين دور المرأة الوطني العام ونسبة مشاركتها في السياسة للعوامل التي ذكرت سابقاً.

13. تلخيص:

مع أن هنالك تقدماً في بعض المؤشرات في التنمية البشرية في العالم إلا أن هنالك معوقات بنيوية ومخاطر عديدة لا يمكن مواجهتها بدون أن يتم تغيير جذري في علاقات القوة بين نظام الرأسمال العالمي والدول النامية أو تغييرات على مستوى الأنظمة الاقتصادية في العالم لتحقيق العدالة الاجتماعية وخلق الهيمنة الدولية على اقتصاديات الدول النامية حتى تتمكن هذه الدول من خلق بنية اقتصادية قادرة على سد حاجات المجتمع والوصول إلى استقرار سياسي. إن حل النزاعات التي تقف عائقاً أمام التنمية وتحقيق الأمن الإنساني من خلال عدم استخدام معايير مزدوجة على المستوى الدولي تصبح إحدى الأولويات لتحقيق الأمن والاستقرار السياسي. أن هذين العاملين هما المسؤولان على إعادة بناء المناعة ومواجهة الأخطار .

أما بالنسبة لفلسطين لا يمكن أن يكون هنالك تنمية فيها في ظل احتلال كولونيالي استيطاني، وغياب سيادة وطنية على الأرض والموارد الطبيعية والبشرية (كاملة السيادة). فالشرط الأول لتحقيق التنمية البشرية هو زوال الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة ذات سيادة كاملة وعلى أسس ديمقراطية تحقق العدالة الاجتماعية.

بالإضافة هنالك حاجة ماسة لتحديد أولويات الاقتصاد الفلسطيني حتى يتم تأمين مستلزمات التنمية البشرية وهنا من المهم أن يتم إعادة تقييم المرحلة السياسية كمرحلة تحرر وطني، وإيجاد الحلول السياسية المناسبة، وفك الارتباط مع اقتصاد الكيان الصهيوني لأنها أصبحت ضرورة وطنية لها تأثير مباشر على مستقبل التنمية وعلى مستوى معيشة الإنسان الفلسطيني والذي لا يجب المراهنة على مستقبله أو على مستقبل الأجيال القادمة.

إن المراهنة على الاتفاقيات والمحددات الدولية لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي يتم إبرامها نجحت في تحديد وتحويل دور السلطة الفلسطينية كمرقاب على الاقتصاد وليس فاعل ومخطط له، منسجماً مع موقفه ونظريته

لدور الدولة كمسهل للقطاع الخاص وكما يراها التوجه الليبرالي الجديد.

فكيف يمكن للسلطة الفلسطينية أن تدعم عملية التحرير بمنظور الفهم الليبرالي الجديد الذي التزمت فيه، والذي يقلص من دورها في العملية الاقتصادية ويطلق سراح القطاع الخاص ليستخدم كل السبل لتراكم الرأسمال التجاري وليس الاستثماري ويعمق التبعية للاقتصاد الكولونيالي؟ كيف يمكن للقطاع الخاص أن يحقق تنمية عادلة إذا كانت الدولة هي فقط مسهلاً وليس مراقب، لتراقب وتحاسب وتخطط وتحقق ما هو الأفضل للأكثرية وليس للأقلية فقط؟ هذه أسئلة وقضايا يتم طرحها ويجب التعامل معها من خلال تحليل نقدي لاقتصاد السوق. فيبقى السؤال الاساسي هو هل بالإمكان إنجاز تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال إذا لم يكن هنالك تعاضد بين السلطة والمجتمع المدني؟ وهل يمكن أن تكون هنالك تنمية من خلال التمويل الأجنبي؟ وما هو الدور المتوقع للسلطة في هذا السياق؟ هل هنالك قناعة بأن اقتصاد المقاومة هو الاساس في صمود الناس وتحقيق مطالبهم التنموية؟

